النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 605 ■ من 15 الى 21 ماي 2025■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الحرب التجارية وأزمة الرأسمالية

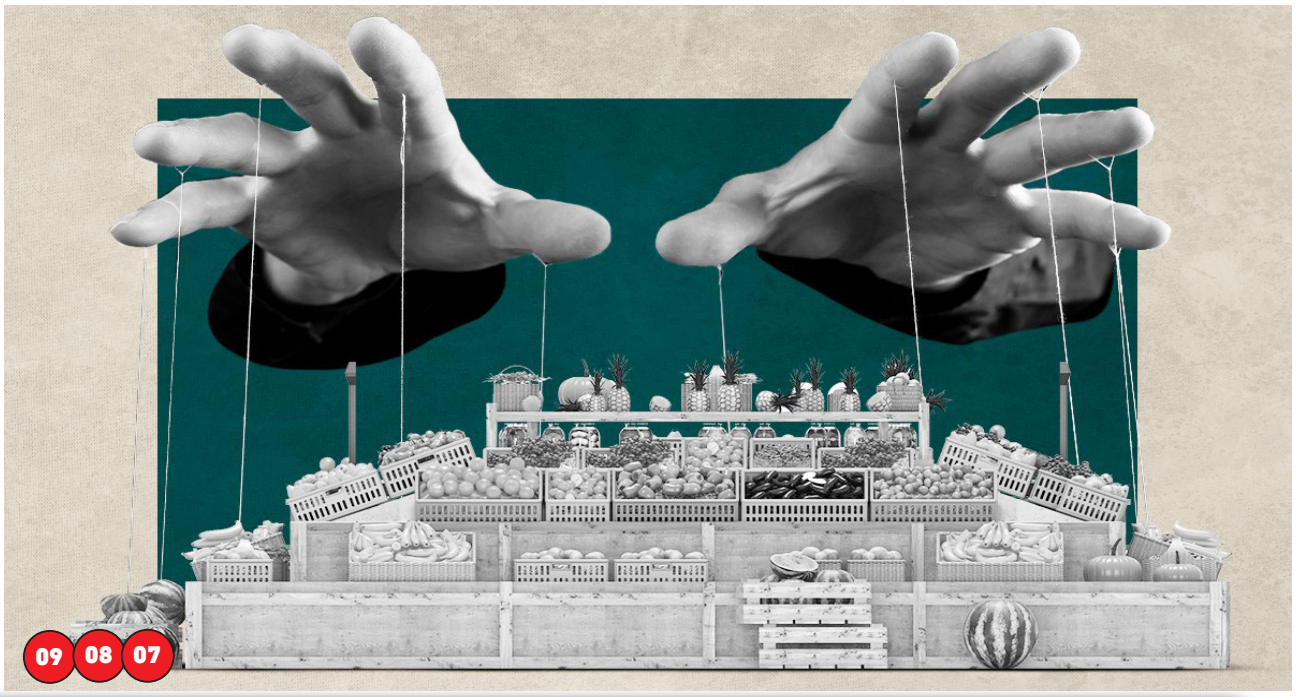

07 08 09

ضيف العدد

د نجيب اقصبي:

أدت السياسات الترامبية إلى تسريع تحولات جذرية في موازين القوى العالمية. فقد شهدنا صعودا ملحوظا لدول البريكس كقوة مضادة للهيمنة الغربية، وانتشارا متزايدا لاستخدام العملات البديلة في التجارة الدولية، ونموا مطردا للنفوذ الصيني... 15

باسم المصلحة العامة، الدولة تشرد وتفقر 06

وضع الشابات المغربيات في ظل النيوليبرالية 13

كلمة العدد:

من النكبة إلى طوفان المقاومة الفلسطينية، وعد بالانتصار

تحل على شعوب العالم، الذكرى 77 للنكبة الفلسطينية 15مايو2025.وهي فعلا نكبة عاشها الشعب الفلسطيني الذي تعرض للتهجير من أراضيه سنة 1948عندما قام الكيان الصهيوني بجرائم القتل والاحتلال وتهجير أكثر من خمسمائة قرية وأكثر من ثمانمائة الف فلسطيني من اصل مليون واربعمائة الف. انها انتكاسة عاشتها كل شعوب العالم التواقة الى الاستقلال والتحرر. ها هم اليوم اكثر من ستة ملايين ونصف المليون يطالبون ويناضلون من أجل الحق في العودة. انها قضية شعب يقاوم بلا كلل، بلا ملل. ومناسبة الذكرى تعيد للذاكرة طراوتها بتأكيدها أن الشعب الفلسطيني متشبث بأرضه وبكامل حقوقه المغتصبة فاتحا بذلك ملاحم النضال والمقاومة التي ما فتئت تعلم العالم معنى أن تكون فلسطينيا أي تكون مهووسا بالأمل والارادة التي لا تنتهي من تدبير الصمود الى المقاومة واستمرار الفعل المقاوم.

لقد استقوى الكيان الصهيوني بالدعم المباشر بالسلاح والعتاد للقوى الاستعمارية الغربية، خاصة الدور البريطاني الذي أسند وعدا بقيام دولة الكيان الصهيوني الغاصب من خلال وعد بلفور المشؤوم سنة 1917 .هذا في مواجهة شعب أعزل يئن من تواطؤات القيادات البورجوازية والأنظمة الرجعية السائدة في المنطقة. ومع ذلك، تمكن هذا الشعب الفلسطيني من الصمود أمام الآلة الحربية الصهيونية وحملات التشريد والتهجير، لم يدخر في ذلك جهدا ولا صبرا. هذا الصمود الكبير يعكس عمق الايمان بعدالة القضية وعظمة الأواصر التي تربط الشعب بأرضه وحلم تشييد الوطن ووضعه على طريق النمو والازدهار صونا لحضارة أصيلة ممتدة في التاريخ.

ان نفس القوة التي تمكن الشعب الفلسطيني من الصمود، مكنته من بناء فعل مقاوم. بل نشأت هذه المقاومة من حضن شعبي قادر على تنظيم المقاومة وتسليحها وتدريبها باعتماد على المقومات الذاتية. هذا ما جعل قوى المقاومة تتطور وتوحد صفوفها مهما تعددت مرجعياتها المذهبية والسياسية. لقد استطاعت المقاومة أن تكون في مستوى الصمود الشعبي الكبير واستطاعت أن تدبر فعلها بما يتناسب مع كل مرحلة من مراحل الصراع. كما نظمت فعلها باستعمال كل الوسائل المشروعة من أبسطها الى أعقدها، من النضال بالتظاهر السلمي ونظم الشعارات التعبوية الى مواجهة جيوش الاحتلال الصهيوني بالحجارة التي حملها الأطفال في وجه الدبابات. من عمليات دهس الحواجز الأمنية الصهيونية والضربات السكاكين الى حفر خنادق الحرية. من أسلحة لفصائل المقاومة على مختلف الجبهات الى المقاومة المسلحة الموحدة استجابة للنداء الخالد للشعب الفلسطيني» الشعب يريد أنهاء الانقسام». وبكلمة واحدة هي سيرورة تحويل النكبة الى طوفان مقاوم.

لعل حقيقة هذه الملحمة تفيد فيما يلي:

– تحقيق الجيل الرابع من النكبة وصل تاريخ المقاومة بحاضرها ومستقبلها، مقابل انفصال أجيال المحتل عن مبرر الحرب من أجل وجوده المهدد دائما ما دام يهدف الى السطو على غيره من الشعوب الأصيلة لينبت من أرض ليس له فيها جدور.

– تمسك هذا الجيل الفلسطيني أكثر ممن سبقوه بحقوقه كاملة بما في ذلك حق العودة الى أرضه فلسطين، بينما جيل الاحتلال يفضل عدم الخوض في صراع وجد نفسه في صراع فرض عليه.

– تجاوز الانقسام الفلسطيني حول المعادلات بل حول النكبة الى طوفان مقاوم يفرض المفاوضات بوساطة أمريكا داعمة الكيان ودول أخرى.

نستطيع اليوم أن نؤكد أن حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدأ لا يقبل المساومة، كما أن شرعية المطالب من شرعية المقاومة الموحدة التي لا تكف عن مواصلة التضحيات وتقديم الشهداء تلو الشهداء مستندة ال شعب مقاوم لم يستسلم رغم القتل والتجويع والتشريد. هذا الحق قائم يحمله جيل بعد جيل.

نحن أمام شعب فلسطيني يفتح آمال الشعوب نحو النصر،كأننا على وعد وعهد الحكيم جورج حبش عندما أكد أن الانتفاضة نقلت الدولة الفلسطينية من الامكانية التاريخية إلى الامكانية الواقعية.

الاستمرارية الصمود المقاومة

annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

السحب: Anteprima ■

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين بشدة ما يتعرض له الرفيق أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من تعذيب وتنكيل من طرف الجلادين الصهاينة

يتابع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بغضب شديد ما يتعرض له الرفيق أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية من تعنيف وتعذيب وحشي وتنكيل وعزل انفرادي من طرف الجلادين الصهاينة بسجن مجدو الرهيب حيث أصبحت حياته مهددة بالتصفية.

وتأتي هذه الممارسات الوحشية في حق الرفيق سعدات في إطار سياسة الانتقام والتعذيب الممنهج في حق الأسرى الفلسطينيين الذين يناضلون من داخل سجون الذل و العار الصهيونية من أجل حقوقهم الإنسانية كأسرى وكجزء من المقاومة الوطنية الشاملة ضد الاحتلال الصهيوني وحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يمارسها في قطاع غزة والضفة الغربية.

إننا في المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي إذ نعبر عن تضامننا المطلق مع الرفيق أحمد سعدات وكافة الأسرى الفلسطينيين فإننا:

- ندين بشدة ما يتعرض له الرفيق سعدات وباقي الأسيرات والأسرى من تعنيف وتعذيب وترهيب ممنهج، ونحمل الكيان الصهيوني العنصري وداعميه من الدول الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة المسؤولية عن أي مساس بسلامة وحياة الرفيق سعدات وباقي الأسرى.
- ندين بشدة استمرار حرب الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني بمشاركة القوى الإمبريالية وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية. وندين صمت وعجز المنتظم الدولي في وقف الحرب الإجرامية الصهيونية الهادفة إلى تهجير الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته. كما ندين تواطؤ وخيانة الأنظمة العربية الرجعية و في مقدمتها تلك المطبعة مع الكيان الصهيوني. ونعتبر ذلك مشاركة مؤكدة في تنفيذ الجرائم والمخطط الإمبريالي الصهيوني لتصفية القضية الوطنية.
- ندعو كل القوى المناضلة داخل المغرب وخارجه إلى تكثيف الضغط لإطلاق سراح الأسيرات والأسرى الفلسطينيين ووقف الممارسات الصهيونية الوحشية ضدهم، ووقف حرب الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني، وتقديم كافة أشكال الدعم والإسناد لمقاومته البطولية الموحدة في مواجهة المخطط الإمبريالي الصهيوني ومن أجل حقوقه المشروعة في الاستقلال وتقرير المصير وبناء دولته الوطنية الديمقراطية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس.

المكتب السياسي
الرباط في 7 ماي 2025

حزب النهج الديمقراطي العمالي يتضامن مع العاملات والعمال ضحايا الاختناق

بمناسبة حادث اختناق العاملات والعمال في القنيطرة، حزب النهج الديمقراطي العمالي في الإقليم، يعبر عن تضامنه التام مع العاملات والعمال ضحايا هذا الحادث المأساوي، ويحمل الباطرونا الجشعة والسلطات المحلية والشغلية مسؤولية تكرار هذه الحوادث الخطيرة، ويدعو العاملات والعمال إلى التنظيم والنضال الوحدوي ضد ظروف تشغيلهن/م في مسالخ/معامل الكابلاج وغيرها في المنطقة، ويجدد الدعوة للقوى الصديقة للطبقة العاملة في الإقليم لدعم نضالاتها في مواجهة أعدائها الطبقيين.

بعد خمسة أيام على تخليد الطبقة العاملة لعيدها الأممي، يتعرض حوالي 200 عاملة وعامل في أحد معامل الكابلاج لشركة سيوز في القنيطرة ليلة أمس 5 ماي 2025، لحادث اختناق جماعي ناتج عن تسرب غاز سام، نقل على إثره 145 منهم لمستشفى الزموري بالقنيطرة في حالات متفاوتة الخطورة.

ويبدو من خلال المعطيات الصادرة عن المستشفى والمعمل بأن العدد الكبير من العاملات والعمال الضحايا يؤكد أن مدة التسرب كانت طويلة وكمية الغاز المسربة كبيرة، وهو ما يعني أن العمال كانوا موضوع إهمال خطير وأن الغازات التي تسببت في اختناقهم لم يتم رصدها في الوقت المناسب، بسبب غياب أو عطل مستشعرات تسرب الغازات، وأن العمال لم يكن مسموحاً أو متاحا لهم إخلاء مكان الحادث هربا من الخطر الداهم، إما بسبب صعوبة الإخلاء في غياب خطة مسبقة للإخلاء في حالة وقوع حادث، أو بسبب أوامر تلقاها العمال للمكوث في أماكنهم عرضة للخطر. كما أن عدد الضحايا يؤكد الفشل الذريع لإدارة تدبير المخاطر والإنقاذ لدى الشركة ولدى سلطات الوقاية المدنية على حد سواء.

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي بالقنيطرة، إذ نسجل، بغضب شديد، ما تقدم، فإننا:

- نعبر عن تضامننا التام مع عاملات وعمال الكابلاج في هذا المعمل وعن مواساتنا للمصابات والمصابين منهم مع متمنياتنا لهم بالشفاء التام والعاجل.
- نطالب بضمان حقوق المصابين/ات باعتبارهم ضحايا حادثة شغل ومتابعة حالتهم الصحية بعد خروجهم من المستشفى.
- نطالب بفتح تحقيق قضائي نزيه حول الواقعة وترتيب الجزاءات القانونية عن الإهمال وعن تعريض حياة العاملات والعمال للخطر والتهاون في إخلائهم وإنقاذهم.
- نحمل الباطرونا الجشعة وجهاز تفتيش الشغل ومراقبة الصحة والسلامة في أماكن العمل مسؤولية تكرار هذه الحوادث الخطيرة، لاسيما ونحن على بعد أقل من شهر على وقوع حادثة مماثة في شركة يازاكي في نفس المنطقة.

وبهذه المناسبة، نؤكد أن توفير شروط الصحة والسلامة في هذه الشركات وغيرها على مستوى المنطقة، يعد حلما بعيد المنال، في ظل استمرار الخرق السافر لقانون الشغل على علاته، سواء فيما يهم شروط التشغيل وإنهاء عقد الشغل، وتدبير ساعات العمل أو التوقيف الجماعي للأجراء خارج القانون بذريعة العطل التقنية، والتسريح الجماعي للعاملات والعمال لأسباب نقابية ورفض المفاوضة الجماعية. ناهيك عن الاعتداء السافر على الحق في التنظيم النقابي، بإصرار السلطات المحلية على رفض تسليم العمال وصولات إيداع ملفات مكاتبهم النقابية، إمعانا منها في إضعاف موقفهم القانوني ومن تمة موقفهم التفاوضي، ولتسهيل طردهم فرادى وجماعات.

لهذا فإننا في النهج الديمقراطي العمالي، إذ ندين همجية الباطرونا الجشعة في المنطقة الصناعية المسماة "حرة" وغيرها، وإذ نندد بتواطؤ السلطات المحلية والشغلية ضد مصالح وحقوق الطبقة العاملة وضد سلامتها الصحية فإننا:

- ندعو العاملات والعمال في المنطقة المسماة "حرة" للتنظيم النقابي الوحدوي لمقاومة الاستغلال البشع ومواجهة استهداف حقوقهم وكرامتهم وسلامتهم البدنية.
- نهيب مجددا بالحركة النقابية المناضلة في الإقليم وبالهيئات الحقوقية والسياسية التقدمية لتشكيل إطار دائم لمساندة نضالات الطبقة العاملة في الإقليم وفي المنطقة الصناعية على الخصوص، ودعم تحركات العاملات والعمال لتحريرهم من "المسالخ" التي تنعدم فيها شروط العمل الإنسانية والقانونية وكذا شروط الصحة والسلامة البدنية.

المكتب المحلي بالقنيطرة
بتاريخ 06 ماي

الائتلاف الوطني لدعم حراك فكيك.. يدعو كافة القوى المناضلة للتحرك العاجل لدعم حراك فكيك ووقف كافة الإنتهاكات التي تطال ساكنة هذه المدينة المناضلة

يتابع الائتلاف الوطني لدعم حراك فكيك باستنكار شديد، الإعتقال التعسفي الذي تعرض له المدافعين عن حقوق الإنسان، المناضلين الفكيكيين محمد الإبراهيمي الملقب ب"موفو"، (والذي سبق له وتعرض للاعتقال) ورضوان المرزوقي، بسبب استمرار انخراطهما في الحراك الذي تخوضه ساكنة واحة فكيك، منذ أزيد من سنة ونصف ضد عملية تهدف خوصصة المياه الصالحة للشرب ،لفائدة شركة مجموعة الشرق للتوزيع، في الوقت الذي تعاني ساكنة فكيك والجهة عموما، منذ سنوات من آثار الجفاف ومخلفاته على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، فبالأحرى بالنسبة لمنطقة شبه منكوبة، تعاني التهميش من كل برامج التنمية، كعقاب لساكنتها على تشبثها بمطالبها المتعلقة باحترام حقوقها، وأساسا منها حقها في العيش الكريم.

وعوض أن تعمل السلطات على التجاوب مع الحراك، المعبر بشكل سلمي وحضاري، بعدم قبول الساكنة لقرار تفويت تدبير قطاع الماء الصالح للشرب، إلى مجموعة شركة الشرق للتوزيع، حيث أن قرار مجلس الجماعة القاضي بالإنضمام إلى مجموعة الشرق للتوزيع، اتخذ دون استشارتها، إعمالا لمبادئ الديمقراطية التشاركية، وسياسة الانفتاح، والحكامة المحلية، كما ينص على ذلك دستور 2011، وقوانين البلاد ذات الصلة بمجال تدبير الماء الصالح للشرب. وهو الأمر الذي يستدعي الإسراع بمراجعة مجلس الجماعة لقرار الانضمام، والانسحاب الفوري من هذه الشركة، طبقا لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات،

فإنها لجأت مجددا إلى المقاربة الأمنية، وعملت على فبركة ملف الإعتقال الذي طال المناضلين المذكورين، بدعوى الشكاية التي تقدم بها أحد مستخدمي الشركة المتعددة الاختصاصات، ووضعتهما تحت تدابير الحراسة النظرية.

وإحالتهما على النيابة العامة بالمحكمة الإبتدائية ببوعرفة، التي قررت متابعتهما في حالة اعتقال بتهم ثقيلة:

× إهانة موظفين عموميين أثناء ممارستهم لمهامهم، المنصوص عليها في المادة 263، من مجموعة القانون الجنائي.

× المساهمة في تنظيم مظاهرة غير مرخص لها، المنصوص عليها في المادة 14 من ظهير (337. 58. 1) المتعلق بالتجمعات العمومية.

× مقاومة تنفيذ أشغال، أمرت بها السلطة العامة، المنصوص عليها في المادة 308، من القانون الجنائي.

. وتم إيداعهما بالسجن المحلي ببوعرفة، حيث ستتم محاكمتهما يوم الخميس 08 ماي 2025، على الساعة الواحدة زوالا.

إن الإئتلاف الوطني لدعم حراك فكيك، أمام هذه التطورات الخطيرة، التي تشهدها الواحة، والتي لن تزيد الأوضاع إلا توترا، يعبر عن ما يلي:

1- إدانته الشديدة للاعتقال التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان المناضلين الفكيكيين محمد الإبراهيمي الملقب ب"موفو" ورضوان المرزوقي، ومطالبته بالإفراج الفوري عنهما. ووقف كافة أشكال مصادرة الحق في التظاهر السلمي، والحق في حرية الرأي والتعبير.

2 – مطالبته السلطات التعاطي الايجابي مع مطالب الساكنة. لإيجاد الحلول الكفيلة بالإستجابة الفورية لمطالبها العادلة والمشروعة، ضمانا لحقوقها السياسية المتعلقة بحرية القرار والاختيار، في تدبير توزيع الماء بالواحة، مما سيساعد في احتواء الأزمة، ويعمل على رفع حالة الاحتقان وإنصاف الواحة.

3 – دعوته كافة القوى المناضلة سياسية ونقابية وحقوقية ونسائية وشبابية التحرك العاجل لدعم حراك فكيك ووقف كافة الإنتهاكات التي تطال ساكنة هذه المدينة المناضلة، وندعوا إلى برمجة أنشطة تضامنية دعما لها.

4 . يحيي الساكنة في صمودها في وجه الذين يعملون ليلا ونهارا من أجل إركاعها ويعبر مرة أخرى عن تضامنه معها في حقها في المشاركة في تدبير الشأن العام واتخاذ القرارات المناسبة لوضع الواحة.

لجنة المتابعة

الرباط في 07 ماي 2025

شغيلة التعليم الأولي تطالب بالإدماج

عقدت اللجنة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي في إطار الجامعة الوطنية للتعليم FNE اجتماعا بتاريخ 7 ماي 2025، خصص للتداول حول مستجدات الساحة بالتعليم الأولي «العمومي» في سياق إصرار الحكومة على نهج سياسة الآذان الصماء تجاه المطالب العادلة والمشروعة لشغيلة التعليم الأولي لفرض اختيارها للتدبير المفوض عبر الشراكة مع جمعيات وسيطة تتلقى دعم الدولة بسخاء من أجل تسيير أقسام التعليم الأولي بمؤسسات التعليم العمومي. هذه الوساطة في التشغيل التي ترفضها اللجنة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي بالمغرب. وفي سياق انتفاضة نساء ورجال التعليم بسلك التعليم الأولي بمختلف الجهات والمناطق عبر احتجاجات وحدوية وموحدة وحضارية خاصة بجهات : (بني ملال، خنيفرة، فاس مكناس، مراكش آسفي، درعة تافيلالت) وبعدد من الأقاليم، أبرزت مستوى النضج التنظيمي والفكري والنضالي لأستاذات وأساتذة التعليم الأولي.

إن تجاهل وزارة التربية الوطنية الحاملة أيضا لاسم التعليم الأولي القابع في القهر والبؤس والنسيان، دليل آخر على غياب الإرادة لدى هذه الحكومة ووزارتها على القطاع، كما باقي الحكومات المتعاقبة، في الاستجابة للمطلب العادل والمشروع بالإدماج في النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة وفي إطار الوظيفة العمومية، المطلب الأساسي الذي تناضل من أجله اللجنة الوطنية في إطار الجامعة الوطنية للتعليم FNE، ورفضها استمرار خضوع الحكومة لتدخلات المؤسسات المالية العالمية المانحة للقروض التي تفرض إجراءاتها في التقشف وتجميد التوظيف العمومي وفرض التعاقد المشؤوم والتدبير المفوض الكارثي. وبعد النقاش الجاد والمسؤول في أبرز القضايا والمهام، خلصت اللجنة الوطنية إلى ما يلي:

- تشيد بنجاح الأشكال النضالية الوحدوية بعدد من الجهات وتعتز بمساهمة مناضلات ومناضلي الجامعة الوطنية للتعليم FNE أساتذة وأستاذات ومسؤولين/ات نقابيين/ات جهويين/ات وإقليميين/ات؛
- تثمن مجهودات المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE في الترافع من أجل مطالب التعليم الأولي ومبادراته في توحيد الحركة النقابية في ملف شغيلة التعليم الأولي وتتفاعل في شأن تحقيقه.
- تعبر عن سخطها الشديد جراء استمرار إقصاء شغيلة التعليم الأولي من الإدماج في النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، وتؤكد استمرار النضال بلا يأس من أجل انتزاع هذا الحق.
- ترفض القوانين التراجعية للحكومة (القانون التكبيلي للإضراب، المشروع التخريبي للتقاعد ودمج الصندوقين، واستهداف المكيسبات بمدونة الشغل...) واستمرار التضييق والمنع الممارس على الحقوق النقابية؛
- تجدد مطالبة الحكومة بالرفع من الأجور لتتناسب مع أجرة السلم 10 في بداية المشوار المهني لهيئة التدريس بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي التي ننتمي إليها. وتجاوز اعتبار الحد الأدنى للأجر كقدر محتوم لشغيلة التعليم الأولي؛
- تحمل مسؤولية عدم الاستجابة لمطالب شغيلة التعليم الأولي ومآل الاحتقان الجاري في صفوف رجال ونساء التعليم الأولي، للحكومة ووزارتها في التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- تدعو إلى مزيد من الوحدة والتضامن والتنسيق المستمر محليا وجهويا ومركزيا وتمد اللجنة يدها للنضال الوحدوي دفاعا عن مصالح شغيلة التعليم الأولي وانتزاع الكرامة وانتزاع الاعتبار لإطار أستاذ وأستاذة التعليم الأولي؛

– تعبر عن تضامنها المطلق مع نساء ورجال التعليم ضحايا كل أشكال العنف المدرسي؛

إن اللجنة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي، واعتبارا لمسؤوليتها في الدفاع عن المطالب العادلة والمشروعة لشغيلة التعليم الأولي ونضالها من أجل تحسين أوضاع عملها المادية والمعنوية، فإنها تسجل استمرار ما يلي:

– افتقار بعض الوحدات الدراسية للتجهيزات الأساسية (الوسائل التعليمية، الماء، الكهرباء، الأسوار ...)؛

– أداء بعض الجمعيات لأجور أقل من الحد الأدنى للأجر وحالات عدم التصريح و/أو الأداء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماع CNSS في ضل الصمت المريب من قبل الأكاديميات الجهوية في مراقبة الالتزامات؛

– فرض الجمعيات على الأستاذات والأساتذة، القيام بمهام إضافية خارج مهام التدريس دون تعويضات وضمنها أعمال إدارية مرقمنة، وأعمال نظافة الأقسام والمرافق الصحية وإثقال أجورهم/هن البئيسة أصلا بالتنقلات لحضور لقاءات شهرية فارغة الجدوى؛

حرمان الأستاذات والأساتذة من التعويض عن حوادث الشغل ؛

– حرمان بعض الأستاذات والأساتذة المفروض عليهم/ن التعاقد مع الجمعيات المحلية بعدد من الأقاليم من الأجور برسم أشطر سنوات 2021 و2022 و2023 و2024 و2025 ونحن على أبواب نهاية الموسم الدراسي والشهر الخامس من بداية السنة الجارية؛

المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم

اللجنة الوطنية لمربيات ومربي التعليم الأولي

الكتابة التنفيذية

الملتقى الطلابي لمناهضة التطبيع يتعرض للمنع والحصار بكلية الاداب بالرباط

انطلقت صباح اليوم 13 ماي 2025، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية العرفان بالرباط، فعاليات النسخة الثانية من الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم وإسناد المقاومة الفلسطينية، الذي يحتضنه فصيل طلبة اليسار التقدمي.

وقد جوبه هذا النشاط النضالي التضامني بمنع مخزني من طرف إدارة الكلية في تناغم وتقاطع مع الإجراءات التي يصرّ المخزن اتخاذها تجاه الأنشطة الطلابية التضامنية مع القضية الفلسطينية من داخل الجامعة المغربية.

وبالرغم من أن الفصيل قد سبق له أن اتخذ جميع الإجراءات المتعارف عليها لضمان تنظيم هذا النشاط في أحسن الأحوال، إلا أن الإدارة أصرت على تنفيذ قرار منع النشاط من خلال منع المناضلين.ات من الولوج إلى القاعات أو الحصول على الكراسي والطاولات وغير ذلك، وبل وتم استقدام عناصر الحرس الخاص التي اعتدت على مناضلين، وسجلت إصابات في بعض مناضلينا منهم من تم نقله في سيارة الإسعاف إلى قسم المستعجلات بمستشفى مولاي يوسف قصد تلقي العلاجات.

إلا أن هذا المنع المخزني لم يثني مناضلينا عن تجسيد النشاط وتحصينه والتصدي لهذا الحصار المخزني، وأمام صمودهم وكفاحيتهم، اضطرت العناصر التي تم استقدامها وتعبئتها إلى الانسحاب، ليتم الانطلاق في أشغال الملتقى عبر دردشات ونقاشات مع الطلاب وحلقية نقاش حول الحريات في الجامعة المغربية والتضامن مع الشعب الفلسطيني، عرفت مداخلات وتفاعلات قيمة.

وقد عبّر الطلاب والحضور عن استنكارهم الشديد لأساليب القمع البائدة والقمع الذي يتعرض له الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وفعاليات الملتقى.

وفي الفترة المسائية، وبالرّغم من عودة الإدارة مدعومة بعناصر الأمن الخاص للهجوم على المشاركين/ات في الملتقى، إلا أن المناضلين والمناضلات أصروا على

الصمود وعدم الانسياق وراء الاستفزازات المفضوحة، تم تجسيد المهرجان الافتتاحي من داخل الساحة الجامعية، ورفع المناضلون.ات شعارات قوية تضامنا مع فلسطين وضد المنع والحصار، كما ألقت المنظمات العضو في الملتقى كلماتها الرسمية التي عكس روح الملتقى الطلابي الشبابي القائمة على التضامن والنضال المشترك والمبادرة الوحدوية والصمود والتمسك القوية بالتضامن مع الشعب الفلسطيني، كما عبرت هذه المنظمات عن تحيتها لفصيل طلبة اليسار التقدمي على احتضانه لهذا النشاط الهام.

ومما كرّس أجواء القمع، استقدام أعداد من عربات قوات التدخل وإنزال مكثف لعناصر البوليس.

وخلال الفترة الليلية، التحق الرفاق والرفيقات وعموم المناضلين.ات بمقر الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، الذي احتضن ندوة شبابية حول دور الشبيبة المغربية في مواجهة التطبيع ودعم صمود الشعب الفلسطيني، حيث تناول ممثلوا.ات المنضمات المشاركة بالتفصيل موقفهم من مسار التطبيع وتاريخه ومضمونه، وتم تقديم العديد من الرؤى المتكاملة حول تحمل الشبيبة المغربية لمسؤوليتها التاريخية في دعم صمود الشعب الفلسطيني البطل.

وقد عرفت هذه الندوة نقاشا ديمقراطيا هادئا ومنتجا، عبّر فيه المشاركون والمشاركات عن وعي كبير وروح عالية من التضامن والتعاون والوحدة. وقد تعزز هذا النشاط بحضور قيادات سياسية ونقابية وازنة.

دائرة الصهريج:

هدم منزل دون احترام المسطرة القانونية يشعل احتجاج الساكنة

اعتبر فرع العطاوية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان اقدام السلطات المحلية على هدم منزل مواطن مقيم بالخارج دون احترام المساطير القانونية، شطط في استعمل السلطة ادى لاحتجاج ساكنة دوار الزمامرة بالمنطقة وجاء في بيان صادر عن مكتب فرع الجمعية؛

تعيش ساكنة دوار الزمامرة، جماعة الواد الأخضر، قيادة الصهريج، دائرة الصهريج صنهاجة، حالة من الغليان عبر تنظيم مسيرة حاشدة لنساء ورجال وشباب الدوار باتجاه الرباط، بعدما تجاهلتهم السلطات المحلية والإقليمية، إثر عملية هدم منزل أحد المواطنين المقيمين بالخارج، تمت يوم الخميس 08 ماي 2025 دون علمه، وفي غياب للإجراءات والمساطر الإدارية والقانونية المعمول بها، حسب إفادة صاحب المنزل. علما أن البناية التي تم هدمها، مزودة بالماء الصالح للشرب وبشبكة الربط بالكهرباء، وهو ما يثير عدة علامات استفهام؟؟؟

تجدر الإشارة أن أي عملية هدم التي ينظمها القانون رقم 12/66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، تستوجب إجراءات مسطرية صارمة، حماية لحقوق المواطنين من التعدي والشطط في استعمال السلطة، من بينها إبلاغ المعني بالأمر بقرار الهدم بالوسائل القانونية المعروفة، مما يعطيه الحق الكامل للجوء إلى القضاء الإداري، أو الحصول على رخصة تسوية البناية التي يمكن أن يسلمها له رئيس الجماعة بعد موافقة الوكالة الحضرية. وهي الحقوق التي قد يكون حرم منها كليا، إذا لم يتم إعلامه وفق المساطر المعمول بها!

وتسجل الجمعية أيضا باستغراب شديد، استدعاء أحد العمال السابقين للبناء بالورش المذكور من طرف الدرك الملكي بالصهريج يوم الجمعة 9 ماي 2025، والاحتفاظ به رهن تدابير الحراسة النظرية، ليتم تقديمه صباح اليوم الأحد 11 ماي 2025، أمام النيابة العامة التي قررت متابعته في حالة سراح بكفالة.

وعليه فإننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع العطاوية – تملالت:

• نعتبر عملية الهدم دون احترام للمساطر والقوانين الجارية شططا في استعمال السلطة، وإنكارا فاضحا لحقوق الإنسان.

• نؤكد على أن الدولة ملزمة بتوفير وضمان الحق في السكن اللائق، بموجب المواثيق الدولية وخاصة المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والمادة 11.1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

• نطالب بإجراء تحقيق نزيه وشفاف لتحديد المسؤوليات حول عملية الهدم وترتيب الآثار القانونية اللازمة، خاصة وأن المنزل مشيد مدة طويلة، وأمام أعين السلطات المحلية والمنتخبة، ومزود بشبكتي الماء والكهرباء.

• نطالب بفتح حوار مسؤول مع الساكنة والاستجابة لمطالبها العادلة والمحمية بموجب القانون .

عن المكتب
الأحد 11 ماي 2025

بحضور عائلته، الجمعية تعرض تطورات ملف الفقيد ياسين الشبلي

نظمت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ندوة صحفية يوم الثلاثاء 13 ماي بمقرها المركزي بحضور عائلة الفقيد ياسين الشبلي الذي تعرض للتعذيب حتى الموت بمخافر الشرطة بمدينة ابن جرير بتاريخ 7 اكتوبر 2022. نقدم هنا التصريح الصحفي وشهادة أسرة الفقيد.

تصريح صحافي حول ملف الفقيد ياسين الشبلي

الحضور الكرام؛

نرحب بكن وبكم جميعا في رحاب هذه الندوة الصحفية، التي تنظمها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في هذا اليوم. ننظم هذه الندوة أساسا لتسليط الضوء على المحاكمات والمتابعات في قضية الفقيد ياسين شبلي، الذي قتل تحت التعذيب على يدي عناصر الشرطة بتاريخ 7 اكتوبر 2022، خلال فترة الحراسة النظرية بمخفرها بمدينة بن جرير، والمتابعات التي تعرضت لها العائلة فقط لأنها تجرأت ووقفت صامدة من أجل المطالبة بتحقيق العدالة لفائدتها، ولفائدة ابنها الفقيد ياسين شبلي وحقها في الكشف عن الحقيقة كاملة في واقعة تعذيبه ومعاقبة الجناة وكل المتورطين في تعذيبه حتى الموت.

تقع هذه الجريمة الشنعاء في وقت يرأس فيه المغرب مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الامم المتحدة. مما يطرح السؤال الكبير حول ماذا يمكن أن تقدمه دولة لحقوق الإنسان في العالم وهي لا تحترمها فوق ترابها بل تمارس أبشع انتهاك لها و هو انتهاك الحق في الحياة ؟؟!! .

ان الحق في الكشف عن الحقيقة الذي تنكرت له كل الجهات المعنية، والذي تعتصم من اجله عائلة الشبلي منذ يوم 23 أبريل 2025، امام ابتدائية بن جرير الى غاية يومه ، هو حق مكفول للضحية ياسين الشبلي ولعائلته والمجتمع بكامله، وهو حق غير قابل للتصرف أو التقادم، وهو حق يتعلق بالأساس بالانتهاكات الجسيمة المرتبطة بالتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي ، والتي تشكل تجاوزا صارخا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تتبعنا بالمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بواسطة محامينا وفرعنا بمراكش، قضية ياسين شبلي وعائلته، منذ بدايتها، منذ بلغ الى علمنا وفاة شاب في مقتبل العمر بمخفر الشرطة بابن جرير. وقد تأكد لدينا من خلال هذا الرصد والتتبع والمؤازرة بما لا يدع مجالا للشك، بالرغم من محاولة طمس الحقيقة، وبالرغم من محاولة طمس الحقيقة من خلال بلاغ الوكيل العام بمراكش الذي صرح في البداية، فور تفجر قضية مقتل الفقيد ياسين الشبلي ، ان وفاته كانت نتيجة سقوطه المتكرر على بلاط زنزانته بمخفر الشرطة بابن جرير بسبب فقده لتوازنه نتيجة سكره الطافح، في خرق سافر على فرض صحة هذا الادعاء، لكل ضمانات وشروط المحاكمة العادلة، ومنها السرية التي يجب ان تشمل مرحلة التحقيق، التعذيب الذي تعرض له الفقيد ياسين شبلي على يد عناصر الشرطة من خلال المحاضر المنجزة، والتقرير الطبي ، وتفريغات أشرطة كاميرا بعض زوايا المخفر التي انجزتها الضابطة القضائية نفسها، بالرغم من رفض المحكمة سواء بابن جرير او بمراكش طلب الدفاع بعرض هذه الاشرطة سواء بمحكمة ابن جرير حيث حوكم ثلاث من عناصر الامن اثنين منها في حالة اعتقال، او بمراكش حيث حوكم احد الضباط في حالة اعتقال بناء على مسطرة الامتياز، وهو ما حدا بنا للانتصاب طرفا مدنيا بالنازلة، وسيتأكد لنا ذلك مجددا بتاريخ 17 ابريل 2025 بالمحكمة الابتدائية بابن جرير بعدما ارجع لها الاختصاص للبث في الملف من جديد من محكمة النقض، حيث تم عرض الأشرطة في جلسة سرية عاين خلالها كل الحاضرين بهذه الجلسة، محكمة ودفاعا وعائلة التعذيب الهمجي الذي تعرض له الفقيد، منذ لحظة ايقافه بالشارع العام والى ان لفظ انفاسه متأثرا برضوضه وجروحه وكسور فقرات رقبته. مما ادى الى اختناقه (يمكنكم الاطلاع على تفاصيله من خلال التقرير المرفق بملف هاته الندوة).

إن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وانطلاقا من مبادئها وأهدافها المسطرة في قانونها الأساسي، تتابع عن قرب هذه القضية، فإنها :

– تجدد تضامنها مع عائلة الفقيد وتحيي صمودها من أجل الحقيقة والعدالة في قضية إبنها، معتبرة أن هذا الصمود هو الذي مكننا من معرف العديد من الحقائق التي كانت ستطمس كما تم طمس حقائق مثلها في العديد من قضايا انتهاك الحق في الحياة. إن نضال العائلة نضال يخدم المصلحة العامة لبلادنا، وتقدم خدمة للسلطات لأنها كشفت عن ممارسات إجرامية مارسها موظفون مكلفون بإنفاذ القانون، نجدها اليوم ـ عوض أن يتم تثمين موقفها ـ تتعرض للانتقام والمتابعات الكيدية والضغوطات المتنوعة.

– إن الدولة الذي صادقت على الاتفاقية الدولية للحماية من التعذيب سنة 1993 وصادقت على البروتوكول الاختياري الملحق بها في فبراير 2013 ونشرته بالجريدة الرسمية بنفس السنة، لازالت مع الأسف تنتهك مقتضيات الاتفاقية، وتمعن في سياسة الإفلات من العقاب ضد مرتكبيها، مما يساهم في استمرار وتكرار جرائم التعذيب في بلادنا بشكل ممنهج، ولم يكن لهذه الالتزامات والتصديقات أثر على ممارسة الأجهزة الأمنية، كما أن الدولة لم تلتزم حتى بوضع تقاريرها الدورية حول تنفيذ الاتفاقية حيث كان آخره سنة 2011.

– إن الدولة التي التزمت من خلال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالعديد من الالتزامات بما فيها إعمال حكامة أمنية جيدة ووضع استراتيجية لضمان عدم الإفلات من العقاب، لم تغير من سياساتها التي تنتج الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واستمرارها في حماية المنتهكين، في تناقض تام مع كل ما تقدمه من تصريحات وتقارير حول احترام الحقوق والحريات وإصلاح القضاء، ونرى أن التعذيب لازال ممارسة ممنهجة والإفلات من العقاب سياسة ترعاها السلطات.

– إننا نطالب الدولة المغربية بأن تأخذ الدروس من هذه الفاجعة، وتراجع سياساتها في اتجاه احترام التزاماتها الدولية في مجال الحماية من التعذيب، وإصلاح فعلي للقضاء ليكون قضاء مستقلا قادرا على حمية الحقوق والحريات وليس جهازا يقوم بتبييض الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها الأجهزة الأمنية.

وفيما يلي الأحكام الصادرة في قضية ياسين شبلي:

1/ الأحكام الصادرة في حق أ.ع (الضابط المتابع في حالة إعتقال): المتهم بارتكاب جنح العنف أثناء قيامه بوظيفته ضد أحد الأشخاص، والتسبب في القتل غير العمدي الناتج عن عدم احتياطه وإهماله، الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصلين 231 و432 من القانون الجنائي.

الحكم الابتدائي بمراكش بتاريخ 2023/02/28: قضى بالاستجابة لطلب دفاعنا، والحكم تبعا لذلك بعدم الاختصاص النوعي للبت في القضية وإحالة الملف على من له حق النظر، غرفة الجنايات الابتدائية لدى محكمة الاستئناف بمراكش، والإبقاء على المتهم في حالة اعتقال. وذلك طبقا للفقرة الأخيرة من الفصل 403 من القانون الجنائي « إذا كان الجرح أو الضرب أو غيرهما من وسائل الإداء أو العنف قد ارتكبت عمدا، ولكن دون نية القتل، ومع ذلك ترتب عنه الموت فإن العقوبة تكون السجن من عشرة إلى عشرين سنة».

القرار الاستئنافي الصادر عن محكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 2023/04/04: قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم الاختصاص النوعي والحكم من جديد برد الدفع المثار وإرجاع الملف للمحكمة التي أصدرته للبت فيه من جديد مع استمرار حالة الاعتقال في حق الظنين.

قرار محكمة النقض بالرباط بتاريخ 2023/12/06: قضى برفض طلب النقض المرفوع من طرف المطالبين بالحق المدني ذوي حقوق ياسين شبلي ضد القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 2023/04/04.

الحكم الإبتدائي بمراكش بعد النقض بتاريخ 2024/05/06: قضى بمؤاخذة المتهم أ.ع بارتكابه لجنح العنف أثناء قيامه بوظيفته ضد أحد الأشخاص والتسبب في القتل غير العمدي الناتج عن عدم تبصره وعدم احتياطه واهماله بمعاقبته بخمس سنوات حبسا نافذا وغرامة مالية نافذة 1000 درهم. وبأداء المتهم لكل واحد من الأطراف المدنية تعويضا مدنيا قدره 200000 درهم وبدرهم واحد رمزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

القرار الاستئنافي الصادر عن محكمة الاستئناف بمراكش بعد النقض بتاريخ 2023/07/31: قضى بتأييد الحكم المستأنف في جميع مقتضياته وتحميل المحكوم عليه الصائر والإجبار في الأدنى.

التصريح بالنقض بتاريخ 2024/08/09: لازالت العائلة تنتظر قضاء محكمة النقض لحد الساعة.:

ع.ك: مقدم شرطة متابع في حالة اعتقال، المتهم بجنحتي استعمال العنف أثناء قيامه بوظيفته ضد أحد الأشخاص والقتل الخطأ بسبب الإهمال وعدم التبصر. الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصلين 231 و432 من القانون الجنائي.

م.ر: مقدم شرطة متابع في حالة اعتقال، المتهم بجنحتي استعمال العنف أثناء قيامه بوظيفته ضد أحد الأشخاص والقتل الخطأ بسبب الإهمال وعدم التبصر. الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصلين 231 و432 من القانون الجنائي.

م.أ: حارس أمن متابع في حالة سراح، المتهم بجنحة القتل الخطأ بسبب الإهمال وعدم التبصر الفعل المنصوص عليه في الفصل 432 من القانون الجنائي.

الحكم الإبتدائي بالمحكمة الإبتدائية بإبن جرير بتاريخ 2023/01/12: الحكم بعدم الاختصاص نوعي للبت في القضية، واعتبارها جناية تعذيب، وبإحالة الطرف الذي أقام الدعوى العمومية على من له حق النظر، مع استمرار حالة الاعتقال التي يوجد فيها المتهمين الأول والثاني.

القرار الاستئنافي الصادر عن محكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 2023/03/07: قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من عدم الاختصاص النوعي والحكم برد الدفع بعدم الاختصاص المثار وإرجاع الملف إلى المحكمة مصدرته للبث فيه من جديد مع استمرار حالة الاعتقال بالنسبة للظنينين الأول والثاني المعتقلين وحفظ البث في الصائر.

محكمة النقض بالرباط بتاريخ 2024/09/18: قضت برفض طلب النقض المرفوع من المطالبين بالحق المدني ضد القرار الصادر عن الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ 2025/03/07.

المحكمة الإبتدائية بإبن جرير بعد النقض بتاريخ 2025/04/23: رد الدفع بعدم الاختصاص النوعي وبراءة المتهم م.أ كما أدانت المتهمين ع.ك بثلاث سنوات ونصف حبسا نافذا وغرامة نافذة قدرها 1000 درهم وعلى المتهم م.ر بسنتين ونصف حبسا نافذا وغرامة نافذة قدرها 1000 درهم. وعدم قبول المطالب المدنية من طرف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في شخص رئيسها. وعلى المتهمين المدانين ك.ع و ر.م بأدائهما تضامنا لفائدة المطالبين بالحق المدني ذوي حقوق الهالك ياسين شبلي تعويضا مدنيا إجماليا قدره مائتي ألف 200000 درهم لهم جميعا.

ولثني العائلة عن مواصلة احتجاجاتها المطالبة بالكشف عن الحقيقة كاملة سيتم استدعاءها يوم الأربعاء 6 دجنبر 2022 (الأم معاد مباركة والإخوة والأخوات سعيد، سهام، أيمن، غزلان وابنها محمد أمين رشيد) للمثول أمام الضابطة القضائية بمراكش للبحث معهم على خلفية اتهامهم من طرف رجال الشرطة بابن جرير حيث سيتم تقديمهم للنيابة العامة ومتابعتهم « بإهانة لموظفين عموميين أثناء قيامهم بمهامهم بأقوال وإشارات وتهديدات وممارسة العنف في حقهم نتج عنه إراقة الدم، إهانة رجال القضاء بالأقوال التي يقصد منها التأثير على قرارات رجال القضاء قبل صدور الحكم، عرقلة السير، المساهمة في تنظيم مظاهرات غير مصرح بها. «حيث صدرت أحكام ابتدائية ضد أفراد العائلة بتاريخ 10 أكتوبر 2024 من شهر إلى أربعة أشهر غير نافذة وغرامات مالية.

شهادة أخت الفقيد ياسين الشبلي باسم العائلة

بسم هللا الرحمن الرحيم السالم عليكم ورحمة هللا وبركاته.

في البداية، نود نحن أسرة ياسين شبلي قتيل مخفر الشرطة بإبن جرير تحت التعذيب أن نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي فتحت لنا هذا الفضاء النضالي، ووقفت إلى جانبنا بصوتها ومواقفها، حين خذلنا الصمت الرسمي، وتوارى الحق خلف جدران التجاهل. كما نحيي،

بكل تقدير واحترام، هيئة الدفاع الشريفة، التي لم تتردد لحظة في تبني قضية ابننا ياسين شبلي، كقضية عدالة وكرامة، ورافعت باسم القانون والضمير، في وجه التغول والعبث. ولا يفوتنا أن نعبر عن عرفاننا العميق لكل المنظمات الحقوقية، والناشطين، والصحفيين الأحرار، الذين آمنوا بأن المظلوم لا يجب أن يترك وحيدا في معركته ضد الظلم والتعذيب والتزوير.

أيها الحضور الكريم،

أنا لست هنا فقط بصفتي متحدثة باسم العائلة، بل بصفتي أختا لشاب في مقتبل العمر، صار شهيدا تحت يد من يفترض أنهم حماة هذا الوطن. أخي ياسين لم يكن رقما في سجل. لم يكن جسدا بال روح. ولم يكن إنسانا منسيا لا أهل له ولا قضية. لم تقتله رصاصة طائشة، ولا حادث عرضي، بل مات بعد ساعات طويلة من التعذيب الوحشي، في مكان يفترض أن يكون ملاذا لألمان، لا مسرحا للانتهاك. تحول جسد أخي إلى جرح مفتوح، وصوته إلى صرخة من تحت التراب، تحكي كيف تناثرت آدميته على أرضية الزنزانة.

وحين لجأنا إلى ما يسمى بدولة الحق والقانون، لم نجد إلا جدرانا صماء. العدالة التي حلمنا بها كانت عمياء... بكماء... خرساء. طالبنا بالحقيقة، فقوبلنا بالتهرب، وسحبت منا الأوراق، ورفعت في وجوهنا شعارات جوفاء، بينما كانت الوحشية تخفي بستار من الإجراءات والتقارير المضللة. القضية أغلقت والأضواء انطفأت. ولم يبقى إلا صمت القتلة، ودم الضحية الذي يلطخ الضمير الوطني والإنساني.

عائلتي لم تعد تعرف طعم النوم. كل ليلة نسمع صراخه الأخير يخترق الجدران، وكل صباح نستفيق على السؤال ذاته: أين الحقيقة؟ أين الكرامة؟ أين العقاب الذي يُعيد للعدالة هيبتها؟

بعد كل هذا الظلم، وبعد هذا التزوير والتدليس، لم نجد أمامنا إلا أن نطرق أبواب القانون الدولي، لأن العدالة في هذا الوطن لبست زي الجلاد، وسخرت من دموع أم ثكلى.

نحن لا نطلب انتقاما. نحن نطلب حقيقة، ونصر على العدالة. نريد أن يعرف الجميع: أن أخي لم يكن مجرد رقم في ملف، بل كان روحا... كان حياة. وأن دمه لن يكون مجرد نقاط حبر في تقرير مزور، بل صوتا يلاحق الضمير، حتى يقال للظلم: كفى.

العدالة التي نطلبها ليست منة من أحد، بل حق نشعل له شمعة في عتمة القمع والتواطؤ. وإن طال ليل الظلم، فإن نور الفجر آت... لا محالة.

والسالم عليكم ورحمة هللا وبركات

باسم المصلحة العامة، الدولة تشرد وتفقر

لهناوي

يتم استغلال الاستعدادات الجارية لتنظيم كاس العالم لكرة القدم سنة 2030 ، لتقوم السلطات المخزنية بهجوم كاسح في عدة مناطق، تقوم من خلاله بهدم بيوت العديد من المواطنات والمواطنين الذين سكنوا في هذه المنازل منذ عشرات السنين والتي ورثوها عن أباءهم وأجدادهم، أو بنزع أراضيهم، هذا الهجوم على عقارات وأراضي المواطنين المغلوبين على أمرهم، تحت شعار المصلحة العامة التي تقتضي أن يكون المغرب في مستوى هذا الحدث، هو في الحقيقة الأمر صفقة يستفيد منها لوبيات العقار، بمساعدة وتحت مباركة السلطات المخزنية.

لقد هم هذا الهجوم العديد من المدن الكبرى كالرباط والدار البيضاء ومراكش وستستمر لتشمل مدن وقرى اخرى. ففي البداية يتم إطلاق إشاعة مفادها أن السلطات ستقدم على هدم بعض الأجزاء لعدد من الاحياء القديمة بهدف ارساء البنيات التحتية الضرورية لاستقبال الجماهير المناصرة لمختلف الفرق الكروية من قبيل توسعة الشوارع وإنشاء الممرات وبناء الأنفاق ومواقف السيارات الى غير ذلك من التجهيزات، بالإضافة الى تشييد العديد من الفنادق الفخمة في مدينة الرباط. هذه الإشاعات يكون لها مفعول الذعر والخوف من المصير المجهول في أوساط ساكنة الأحياء المستهدفة حول مصير منازلهم، وهل ستكون هناك تعويضات أم لا.

في خضم هذه التساؤلات التي تبقى اجوبتها معلقة حيث تتم العملية بدون تقديم اية معلومة حول مصير المعنيين، تدب حركية كبيرة في اوساط سماسرة لوبيات العقار التي تشتغل تحت انظار ومسمع السلطات المخزنية، حيث يقصد السمسار او عون السلطة وغيرهما، مالك المنزل المتواجد في موقع استراتيجي وقريب من مركز المدينة خاصة إذا كان يتوفر على مساحة كبيرة، ليحثه على التسريع في بيع منزله قبل بدء عملية الهدم المنتظرة، وانه يتوسط له عند أحد الرأسماليين الكبار الذي يكون له نفود سلطوي كبير، وإلا فسيخضع لعملية نزع الملكية من أجل المصلحة العامة، وهذه العملية تتم بعرض تعويضات هزيلة لا تتناسب والقيمة الحقيقية للعقار والت قد تساوي اضعاف ما يعرض. حيث قد يتم بعد اسابيع تشييد عمارات حديثة وفخمة من عدة طوابق بالإضافة إلى المحلات التجارية مكان هذه العقارات التي تم بيعها بأسعار بخسة.

ويمكن تصور حجم الأرباح التي يجنيها الرأسماليون العقاريون من وراء هذه الصفقات الخبيثة. في نفس الوقت يمكن تصور حجم الصدمة التي يصاب بها مالك المنزل بعد مشاهدة هذا المعمار المشيد على أنقاض منزله و بعد تيقنه من السقوط في حبال عملية نصب متكاملة الأركان.

إن دولة اللوبيات المتحكمة في الثروة والسلطة تكيف القوانين حسب مصالح هذه المافيا المخزنية لتعمق الفوارق الطبقية بين شرذمة من الرأسماليين المرتبطين عضويا بمصالح الامبريالية وخدام الشركات العابرة للقارات على حساب القوت اليومي للسواد الأعظم من الشعب. فدائرة المواطنات والمواطنين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع، تعرف توسعات سريعا، بحيث تشير بعض الإحصائيات إنها تجاوز ت عشرين مليون شخص. فالمضاربات العقارية تشكل إحدى آليات الربح السريع والمضمون للمافية المخزنية. فمن أجل تعزيز مراكمة أرباحها، تسارع الدولة إلى إخراج قوانين نزع العقارات من أصحابها الشرعيين بأساليب مختلفة، سواء تعلق الأمر بالمجال القروي الذي يتم فيه نزع أراضي الجموع والأراضي السلالية من أصحابها الشرعيين وتفويتها إلى الرأسمال المحلي والاجنبي بما فيه الرأسمال الصهيوني الذي عرف انتشارا واسعا في بعض المناطق الفلاحية.

اما فيما يتعلق بالمجال الحضري، فيتم انتهاج أساليب مختلفة لتجريد العديد من المواطنين البسطاء من اراضيهم و تفويتها للمنعشين العقاريين وبالخصوص القريبين من مراكز السلطة والنفوذ الذين يترجمون ارباح خيالية وثروات يتم تهريب جزء كبير منها للخارج...

لا لقمع ومنع فعاليات الملتقى الطلابي الشبابي الثاني

التيتي الحبيب

ينظم فصيل طلبة اليسار التقدمي الدورة الثانية ل»الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية». وكعادتها منعت ادارة جامعة محمد الخامس هذا النشاط الطلابي ونكلت عناصر الحراسة بالمناضلين الطلبة تحت توجيه الادارة الجامعية.

بسلوكها القمعي تكون هذه الادارة قد اصطفت الى جانب المطبعين مع الكيان الصهيوني، وبذلك يتضح ان مدرجات وساحات الجامعة تكون مفتوحة في وجه كل الانشطة المبتذلة الداعمة لثقافة الدولة البوليسية واجهزتها المتخلفة او هي متاحة ومشرعة امام الدجالين واشباه المثقفين ونخب الاحزاب المخزنية قديمها وجديدها.

منع الشبيبة التقدمية من عقد مثل هذه الملتقيات دليل على سيادة الفكر الوحيد فكر التطبيع والخنوع. وتعرية عن حقيقة الديمقراطية المخزنية التي هي قناع يخفي الاستبداد والتسلط.

انه لعمل نضالي هام ومشرف ان تتحدى هذه المجموعة من الشباب الدولة في عقر عاصمتها لتفضح التطبيع الثقافي والجامعي. انه عمل نضالي يستحق الدعم والاسناد من طرف كل الغيورين عن فلسطين وشعبها المكافح. ان تنخرط الحركة الطلابية في هذه الدينامية هو تجسيد لشعار اوطم الخالد «القضية الفلسطينية قضية وطنية»

10/05/2025

صديق فلسطين ونصير الفقراء والمقهورين.. الشعبية تنعي القائد الأممي الكبير الرئيس الأوروغوياني السابق خوسيه «بيبي» موخيكا

نعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى جماهير الشعب الفلسطيني وأحرار العالم والحركة التقدمية الأممية، الرئيس الأوروغوياني السابق والقائد الأممي خوسيه «بيبي» موخيكا، الذي وافته المنية اليوم عن عمر ناهز 89 عاما، بعد حياة حافلة بالنضال والثبات على المبادئ.

وقالت الجبهة في بيان نعيها إن موخيكا شكّل ضميرًا حيًا للشعوب المضطهدة وصوتًا صادقًا للحق في زمن الصمت، وكان مثالًا نادرًا في النزاهة الثورية والزهد في السلطة، مؤمنة بعمق التزامه بقيم العدالة الاجتماعية وحرية الشعوب.

وأضافت أن فلسطين كانت حاضرة في وجدان موخيكا، وقد عبّر عن انحيازه الأصيل لقضيتها حين وصف عدوان الاحتلال على قطاع غزة عام 2014 بأنه «إبادة جماعية»، في موقف شجاع تجاوز الحسابات الدبلوماسية وواجه بقوة الأصوات اليمينية المتصهينة.

وأكدت الجبهة أن موخيكا سخّر مكانته السياسية ونفوذه الدولي دفاعًا عن حقوق الفلسطينيين، وكان نصيرًا لقضيتهم ومبشرًا بحريتهم، كما دافع عن كرامة الفقراء والمهمشين في أمريكا اللاتينية والعالم أجمع.

واختتم البيان بالقول إن موخيكا «وُلد من رحم الأرض، وعاش كعامل بسيط، وسُجن كمقاتل من أجل التحرر، وحكم كرئيس لم يتنازل عن مبادئه، ورحل كما عاش: عزيزًا، مرفوع الرأس، ثائرًا حتى الرمق الأخير».

وأكدت الجبهة أن القائد الراحل سيبقى حيًا في ذاكرة فلسطين وضمير الثوار في العالم، مشددة على مواصلة نضالها مع كل أحرار العالم ضد الإمبريالية والصهيونية ومن أجل الحرية والكرامة الإنسانية.

الحرب التجارية وأزمة الرأسمالية

منذ صعوده للبيت الأبيض في ولايته الثانية، يشن دونالد ترامب حربًا تجارية غير مسبوقة قوبلت بردود فعل دولية قوية خصوصا من طرف الصين المستهدفة الأولى من هذه الحرب.

تشن هذه الحرب عبر فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات، خاصة من الصين. ويتم هذا في سياق استفحال أزمة اقتصادية تعانيها الولايات المتحدة الأمريكية تتجسد في عجز مالي بسبب انخفاض الضرائب على الشركات وعلى الأثرياء؛ وعجز تجاري ناتج عن نقل الصناعات إلى الصين ودول أخرى؛ وتراجع الثقة في الدولار بعد تقليل الصين واليابان لاحتياطاتهما من هذه العملة. ويهدف ترامب من وراء هذه الحرب إلى زيادة إيرادات الحكومة عبر الرسوم الجمركية، وإعادة الصناعات لأمريكا بجعل الاستيراد مكلفًا، وإضعاف الصين عبر تقييد تكنولوجيتها.

يتناول ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي موضوع الحرب التجارية الأمريكية: أهدافها وانعكاساتها، من خلال تناول أهم الأسئلة التي يطرحها الفاعلون الاقتصاديون والسياسيون والاجتماعيون منها:

هل يمكن لأمريكا استعادة هيمنتها عبر حربها التجارية التي تشنها على باقي الدول، أم أنها تزيد الفوضى العالمية استفحالا وتعمق الأزمة الاقتصادية؟

وألا يُخشى أن تلجأ أمريكا لخيارات عسكرية قد تصل حد الحرب النووية إذا فشلت في تحقيق أهدافها في الحرب التجارية؟

واية انعكاسات لهذه الحرب على دول الجنوب؟

وما دور المجتمع الدولي في مواجهة التهديدات الأمريكية ودعم السلام العالمي؟

الحرب التجارية الأمريكية: الأهداف والانعكاسات

عبد الله الحريف

لفهم أهداف الحرب التجارية التي تخوضها الامبريالية الأمريكية ضد باقي دول العالم، لا بد من فهم أسبابها.

تعاني ميزانية الدولة الفدرالية الأمريكية من عجز بنيوي مستدام، بسبب ضعف الضرائب على الأغنياء والشركات الكبرى كمقابل لتمويلهم الحملات الانتخابية الرئاسية والتشريعية لكلا الحزبين. كما يعاني الميزان التجاري من عجز بنيوي مستدام بسبب نقل أغلب الصناعات إلى الخارج.

وتواجه الامبريالية الأمريكية هذين العجزين بالاستدانة من الخارج حيث وصل الدين الأمريكي إلى35 تريليون دولار متجاوزا الناتج الداخلي الخام (26 تريليون دولار). وقد كانت أمريكا تستطيع ذلك لأن بيع النفط، على المستوى العالمي، كان بالدولار. ومن حاول خرق ذلك، كان مصيره هو القتلأن (صدام حسين ومعمر القدافي) أو الحصار والعقوبات والمؤامرات (فينزويلا نموذجا). ولذلك كانت البنوك والدول والأغنياء يقبلون عليها دون إعارة الاهتمام إلى كونها لم تعد مضمونة بالذهب أو أي ضمانة مادية أخرى.

غير أن هذا الواقع بدأ يتغير حيث أن اليابان («الحليف» الطيع لأمريكا وأكبر دائن لها) عبرت عن تخوفها من المستوى الخطير الذي وصله الدين الخارجي الأمريكي ورفضها الاستمرار في تمويله، بينما الصين، وهي ثاني أكبر دائن لأمريكا، بدأت تقلص من احتياطها من الدولار، خاصة مع تصاعد العداء الأمريكي ضدها منذ صعود أوباما للرئاسة. إضافة لما سبق، أصبحت العديد من المعاملات التجارية الدولية لدول البريكس الموسع- التي تمثل 35 في المئة من الناتج الداخلي الخام العالمي، بينما لا تمثل مجموعة السبعة (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وكندا) سوى 28 في المئة- تستعمل عملات أخرى، وفي مقدمتها اليوان الصيني. والنتيجة أن تمويل العجزين المذكورين أعلاه بطبع مليارات الدولارات دون مقابل مادي أصبح صعبا مهددا الدولة بالإفلاس.

1.أهداف الحرب التجارية الأمريكية:

مما سبق، نستنتج أن أهداف الحرب التجارية التي تتمثل في فرض رسوم جمركية كان الرؤساء السابقون (أوباما وترامب وبايدن) قد حاولوا تطبيقها، دون جدوى، والتي يحاول ترامب، الآن، تطبيقها، بشكل أكثر قسوة، ما هي إلا محاولة يائسة لمواجهة هذين العجزين من خلال:

-بالنسبة لعجز الميزانية:

°الرفع من المداخيل التي ستوفرها الزيادات الكبيرة في الرسوم الجمركية على الواردات.

°تقليص المصاريف بواسطة التقليص الكبير لعدد الموظفين(ات) وإغلاق العديد من الوكالات الفيدرالية و/أو تقليص ميزانياتها، وخاصة منها الوكالات ذات الطابع الاجتماعي. وهذه هي المهمة التي اضطلع بها إيلون ماسك.

-بالنسبة لعجز الميزان التجاري:

°لا حل لمعالجة عجز الميزان التجاري غير استرجاع أمريكا لقوتها الصناعية التي فقدتها لفائدة الصين والهند بالخصوص. ويأمل ترامب أنه برفع الرسوم الجمركية، بشكل كبير، على الواردات قد يستطيع تشجيع الشركات على الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي استرجاع القوة الصناعية الأمريكية ومعالجة عجز الميزان التجاري، خاصة مع الصين الذي تجاوز 375 مليار دولار سنة 2017.

كما أن لهذه الحرب التجارية أهدافا أخرى منها:

- محاولة كبح صعود الصين التكنولوجي من خلال، مثلا، حظر تصدير رقائق متطورة لشركات مثل «هواوي» لمنع تفوقها في الذكاء الاصطناعي والاتصالات وتقييد الاستثمارات الصينية في القطاعات الاستراتيجية الأمريكية.

- محاولة الضغط على الحلفاء (أوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية وكندا وأستراليا...) لمقايضة تخفيف الرسوم الجمركية على صادراتهم بدعمهم للدولار وتبعيتهم المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة التي تخوضها ضد الصين.

2.إنعكاسات الحرب التجارية الأمريكية:

الانعكاسات على الولايات المتحدة الأمريكية:

ارتفاع الأسعار، بشكل كبير، الذي يتزامن مع ضعف النمو يؤدى إلى الركود الاقتصادي والتردي الاجتماعي أو ما يسمى بالركود التضخمي.

ردود فعل الدول التي تمسها الزيادات في الرسوم الجمركية بإقرار رسوم جمركية مماثلة.

الشيء الذي سينعكس سلبا على الصادرات الأمريكية ويفقدها أسواقا مهمة.

خسائر قطاع الزراعة بسبب ردود فعل الصين (إيقاف شراء فول الصويا الأمريكي).

إضافة لما سبق، فإن رفع الرسوم الجمركية، ولو بشكل كبير، على الصادرات لن يؤدي إلى استرجاع الصناعات إلى أمريكا لأن الفرق بين الأجور فيها والأجور في دول الجنوب شاسع ولأن الصناعات المتطورة تتطلب يدا عاملة ومهنيين يتوفرون على تكوين عال، بينما التعليم العالي في أمريكا يتراجع لأنه يتطلب أموالا باهظة تفرض على الطلبة الاقتراض، بينما سياسة ترامب الحالية بتقليص الإعانات للطلبة وللجامعات قد تؤدي إلى إفلاسها. وقد بائت بالفشل محاولة ترامب، في ولايته الأولى، تشجيع الشركات المتعددة الاستيطان على إرجاع الصناعات إلى أمريكا.

والخلاصة أن أوضاع الطبقات الشعبية ستتدهور بسبب الغلاء والركود الاقتصادي والبطالة الناتجة عن فشل إمكانية استرجاع الصناعات والتقشف الذي يمس القطاعات الاجتماعية وعن إغلاق أو تقليص ميزانيات العديد من الوكالات الفدرالية وطرد جزء كبير من موظفيها. الشيء الذي يوفر شروطا موضوعية إيجابية لاحتداد الصراع الطبقي في أمريكا والذي يؤشر عليه انتفاض الطلبة وأغلبية الشباب ضد الإبادة الجماعية في غزة.

الانعكاسات على الصين والعالم:

ستسرع فك الارتباط الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وهي السيرورة التي بدأتها الصين منذ انطلاق الحرب الباردة الأمريكية ضد الصين خلال ولاية أوباما وتعززت بعد انفجار الحرب بين روسيا وأوكرانيا حيث تتقوى العلاقات الاقتصادية بين الصين والعديد من الدول بواسطة مبادرة الطريق والحزام التي لا تقتصر على مجموعة دول بريكس الموسعة (أغلبية الدول الإفريقية وفي أمريكا اللاتينية وآسيا).

ستعزز الصين اكتفاءها الذاتي من الرقائق وتقلص اعتمادها على التكنولوجيا الأمريكية والغربية بشكل عام.

ظهور سلاسل توريد جديدة بديلة عن الحالية في جنوب شرق آسيا (مثل فيتنام والهند...)

تباطؤ النمو وتراجع كبير للتجارة العالمية حيث حذرت منظمة التجارة العالمية من خسارة 5،1 تريلون دولار في التجارة العالمية بحلول 2023. فما بالك بعد إعلان ترامب عن الزيادات الصاروخية في الرسوم الجمركية.

انعكاس كارثي للركود التضخمي العالمي على دول الجنوب.

تسريع سيرورة بناء عالم متعدد الأقطاب (القطب الذي يضم أمريكا وحلفائها والقطب الذي يضم الصين وروسيا وإيران وغيرها من الدول وأقطاب إقليمية...).

دق آخر مسمار في العولمة ومنظمة التجارة العالمية وتعويضها بالاتفاقيات الاقتصادية الثنائية بين الدول أو داخل الأقطاب.

الخلاصة:

إن هذه الحرب التجارية الأمريكية لن تستطيع تحقيق الأهداف التي ترمي إليها وهي الحفاظ على هيمنة الإمبريالية الأمريكية على العالم بواسطة محاولة استرجاع قوتها الصناعية والحفاظ على هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي والقضاء على المنافسين الكبار: الصين كأكبر وأقوى منافس اقتصادي وروسيا كأقوى منافس عسكري. لكنها قادرة على المزيد من نشر الفوضى ومن التدمير، كما يقع الآن، في فلسطين وغيرها من الدول في إفريقيا والعالم. وقد يؤدي اليأس في إمكانية استرجاع "المجد" الماضي بالإمبريالية الأمريكية التي لها تاريخ أسود من الحروب (أكثر من 200 حرب منذ تأسيسها عام 1776) إلى المغامرة بحرب نووية ضد الصين، خاصة إذا استطاعت تحييد روسيا بواسطة القبول بشروطها في أوكرانيا، وذلك خاصة وأن خبراءها العسكريين تخلوا عن نظرية أن الحرب النووية ستؤدي لا محالة إلى القضاء على المتحاربين (نظرية التدمير المتبادل المضمون) لفائدة نظرية الضربة الاستباقية.

لذلك لا بد من بذل كل الجهود وتكتيل كل الطاقات لبناء أوسع جبهة مناهضة للمنظومة الامبريالية بقيادة الامبريالية الأمريكية ومن أجل السلام.

ترامب، البشاعة التي لا تخجل: الوجه الوقح للنيوليبرالية

ما الذي يحدث حين تقرر الرأسمالية أن تتحدث بلسانها العاري، دون تورية، دون تزويق، دون الحاجة لخطابات حقوق الإنسان أو ادعاءات الديمقراطية الليبرالية؟ يحدث أن يظهر دونالد ترامب، لا كحادثة معزولة، بل ككائن نموذجي خرج من رحم الرأسمالية النيوليبرالية، ومنح صوتاً جسوراً لهذيانها العتيق. لم يكن ترامب انحرافاً عن «المسار الديمقراطي الأمريكي»، بل كان صورته الأشد صفاقة، نقطة التقاطع بين الاستبداد الرأسمالي والبنية العرقية الاستعمارية التي قامت عليها الولايات المتحدة. من قلب هذه الفوضى، ولدت الترامبية كأيديولوجيا، لا مجرد تجربة سياسية، لتعيد تعريف العلاقة بين الدولة والسوق، بين السلطة والعنصرية، بين القوة والعنف المشروع.

أبو علي بلمزيان

صعد ترامب في سياق أزمة بنيوية للرأسمالية العالمية، أزمة تراكم مالي مأزوم، وأزمة شرعية خانقة للديمقراطيات الليبرالية التي سقط عنها ورق التوت بعد سنوات من الحروب، والتقشف، وسحق الطبقات العاملة. لم يكن التوقيت صدفة. فقد أتت الترامبية لتعيد ترتيب الأولويات الطبقية، عبر وضع رأس المال في مقعد القيادة مباشرة، دون وسائط تكنوقراطية أو تمثيلات حزبية مراوغة. ومَن أفضل من ترامب لقيادة هذا التحول؟ ملياردير عديم الخبرة السياسية، يرى الدولة شركة خاسرة، ويعامل المواطنين كمستهلكين سيئي الأداء. هذا ليس عبثاً، بل تجسيداً لمنطق النيوليبرالية في أقصى درجات وقاحته.

لكن ترامب لم يبتدع شيئاً، بل فقط كشف ما كان مخبوءاً في صلب النيوليبرالية: أنها لم تكن يوماً مشروع حرية، بل مشروع هيمنة. فحين يدافع منظروها عن «حرية السوق»، فإنهم يقصدون حق الشركات الكبرى في احتكار الموارد، وسحق النقابات، وفرض شروط العمل القسري، وتجريم الفقر والمقاومة. وترامب، بخطابه السوقي العنيف، لم يخرج عن هذا السياق، بل عمّقه. أعاد تعريف الوطن من خلال عرقه الأبيض، أعاد تعريف النجاح من خلال الثروة، أعاد تعريف السياسة من خلال الصراخ والشتم والاستعراض. كانت الفاشية ترتدي ربطة عنق.

لقد حول ترامب البيت الأبيض إلى ملحق لشركاته، واعتبر المنصب الرئاسي امتدادا لحسابه البنكي، يديره بمنطق المضاربة: صفقات مع الدكتاتوريات، تهديدات بالحرب، انسحاب من الاتفاقيات البيئية والحقوقية، مقابل منح ضريبية ضخمة للأثرياء وتخفيضات حادة على الضمان الاجتماعي والصحي. لم يكن هدفه تحسين «الاقتصاد الأمريكي»، بل إعادة توزيع الثروة نحو الأعلى، حيث يقيم أصدقاؤه في «وول ستريت» وشركات النفط والسلاح. وخلف كل هذا، كانت مؤسساته الأمنية والقضائية تعمل على قمع الحركات الاجتماعية، وتجريم السود والمهاجرين، وتوسيع السجون الخاصة، في تحالف سافر لتحالف الدولة مع رأس المال القمعي.

ولعل أخطر ما مثله ترامب، هو نجاحه في بناء تحالف جماهيري قائم على الخوف والكراهية. لقد خاطب الطبقة العاملة البيضاء التي دمرتها سياسات النيوليبرالية ذاتها، وأقنعها أن عدوها ليس الرأسمال بل المهاجرون، وليس الشركات بل النساء، وليس الأغنياء بل الفقراء من الأقليات. إنها التقنية القديمة في تجييش الحقد الطبقي ضد نفسه، بتحويله إلى صراع هوياتي عنصري، يضمن استمرارية النظام في إنتاج الاستغلال، ولكن بلغة «المصلحة القومية». وهكذا تحولت فئات مسحوقة إلى جنودٍ في معركة النخبة، وصار الحقد الاجتماعي وقوداً لنظام يقوم على سحق الفقراء ثم تسويق ذلك كـ«نجاح اقتصادي».

كان خطاب ترامب عن أمريكا «العظيمة» خطاباً استعمارياً بامتياز. إنه الحنين إلى إمبراطورية سيدة العالم، تتحدث من موقع التفوق، وتفرض مصالحها بالقوة. وبهذا المعنى، فإن سياسته الخارجية لم تكن أقل فظاعة من سياساته الداخلية. دعم الانقلابات، حاصر الشعوب، خرب الاتفاقيات، شرعن جرائم الاحتلال، واستثمر في الفوضى كسوق دائمة للسلاح والطاقة. لم يكن «منعزلاً» كما ادعى بعض المعلقين، بل كان تدخليا عنيفا، ولكن دون ديبلوماسية. أراد إمبريالية بلا أقنعة، استعمارا بلا خطب، وعنفا بلا مبررات.

ورغم كل هذا، لم يكن ترامب منبوذاً من النخب المالية، بل محبوباً ومحمياً. ففي عهده بلغت البورصات أرقاماً قياسية، وتعاظمت أرباح الشركات، وتم سحق أي أفق لتنظيم العمل أو فرض ضرائب عادلة. وحتى بعد خروجه من البيت الأبيض، ما زال يُنظر إليه كأصل قابل للاستثمار السياسي في لحظة ضعف الديمقراطية الليبرالية. وهذا يكشف أن الترامبية لم تكن عرضاً زائلاً، بل تحوّلاً بنيويا نحو نوع جديد من السلطوية النيوليبرالية، تتجاوز الكذب وتتبنى العنف كأداة حكم.

إن خطورة ترامب لا تكمن في شخصه، بل في ما كشف عنه من بنية السلطة الحديثة. إنه إعلان عن نهاية التوازنات الشكلية بين السلط، وسقوط وهم «الفصل بين الاقتصاد والسياسة». فقد صارت الشركات هي التي تحكم مباشرة، عبر رموزها، وبأدواتها، وبلغتها. لم تعد الدولة مجالا للصراع الديمقراطي، بل مؤسسة أمنية لتنفيذ أوامر رأس المال. وترامب، في هذا السياق، ليس سوى المدير التنفيذي لهذا التحول، الذي يطلب من الشعوب أن تخرس، ومن العالم أن يركع، ومن الطبيعة أن تستسلم.

لا جدوى من المقارنات بين ترامب وسابقيه كأنها مقارنة بين شيطان وأقل شراً. فكل الإدارات الأمريكية، ديمقراطية كانت أم جمهورية، مارست نفس السياسات النيوليبرالية: تفكيك القطاع العام، دعم الاحتلالات، خنق الحركات الاجتماعية، رعاية الاستبداد في العالم الثالث. الفرق أن ترامب نزع الحجاب عن الجريمة، ووقف وسط المسرح شاهراً سكينه دون مواربة. قال بوضوح: "هذه هي أمريكا الحقيقية"، وأراد أن يحبه الناس لأنه لا يكذب، في حين أن الحقيقة التي كشفها كانت أبشع من أن تحتمل.

لقد مثل ترامب لحظة صدق نادرة في كذب النظام. صدق في وقاحته، في عنصريته، في طبقيته، في كراهيته للعالم للعقل، للفقراء. ولهذا بالضبط، كان محبوباً من نخبة غنية وواسعة، في أمريكا وخارجها. لأنه قال ما كانوا يتهامسون به: أن السلطة لا تحتاج إلى تجميل، وأن الشعوب لا تستحق سوى الخضوع. ولهذا أيضاً، يجب أن يُفهم كنقطة تحول، لا مجرد انحراف. لقد دخلت النيوليبرالية معه طورها الفاشي العلني، وأصبح كل ما بعده محكوماً بمنطقه: الانفلات من المؤسسات، تقديس المال، احتقار الضعفاء، وتجريم الاحتجاج.

إننا لا نواجه فرداً أو تجربة مرّت، بل نظاماً يعيد تشكيل ذاته بأكثر أشكاله وحشية، ويطلب منا أن نتأقلم أو نُسحق. والرد على هذا لا يكون بالحنين إلى «الديمقراطية الليبرالية» التي أنتجت الترامبية، ولا بالدفاع عن مؤسسات فاسدة ثبت عجزها، بل بتفكيك البنية كاملة، وكشف تواطؤ الدولة مع رأس المال، وربط النضال الاجتماعي بالنقد الجذري لنظام الهيمنة ذاته. فحين يُصبح ترامب مرشحاً للرئاسة من جديد، ومرحباً به من قطاعات واسعة، فإن ما يتوجب فضحه ليس فقط هذا الرجل، بل العالم الذي سمح له أن يوجد، وأن ينجح، وأن يمثل نظاماً متكاملاً من القهر المأسس.

لذلك، فإن فضح الترامبية لا ينفصل عن فضح النيوليبرالية ذاتها، بكل وجوهها، ناعمة كانت أم صفيقة. إن ترامب هو الوجه الحقيقي لما سمّوه «السوق الحرة»: سوق لا أخلاق لها، لا ذاكرة لها، لا مستقبل تعد به سوى الكارثة. ومن يتوهم أن الحل يكمن في العودة إلى الشكل المدني للهيمنة، إنما يضلل المعركة، ويمنح الوحش مهلة جديدة لإعادة التشكل. وحدها الثورة الجذرية قادرة على كنس هذا النظام من جذوره، وعلى تجريد رأس المال من سلطته المطلقة، وإعادة الاعتبار للفعل الجماعي المقاوم. أما ترامب، فلن يكون الأخير، ما دامت البشاعة تجد من يبررها، أو من يفضلها على الغضب الشعبي.

الحسيمة في 9 ماي 2025.

العولمة: أزمة الرأسمالية العالمية

عزيز شوقي

هل تعطلت «العولمة»؟ هل هي أزمة عابرة؟ وما هي الآثار الحقيقية للحماية الجمركية التي ينتهجها ترامب؟ تساؤلات كثيرة يطرحها الفاعلون الاقتصاديون، وكذلك السياسيون والاجتماعيون حول العالم.

يشبه ترامب ذلك اللاعب الذي خسر كل شيء في الكازينو بعد أن راهن بكل ما يملك، حتى ساعته وربطة عنقه وحذائه...، ليخرج شبه عار ويبدأ بإدانة «ألعاب القمار». لكن شعار «أمَّريكا أولا» ليس مجرد انكفاء على الذات. فشعار (MAGA)«لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى»هو في جوهره تعبير صريح وقاس عن إرادة الحفاظ على الهيمنة الأمريكيَّة على العالم. إنه موقف إمبراطوري/إمبريالي يسعى لاستمراره في العالم، لكنه أيضا رفض للاعتراف بالتحولات الكبرى التي يشهدها العالم منذ عقود. وقد بدأت الإجراءات التي اتخذها ترامب منذ عودته إلى البيت الأبيض تؤتي آثارًا عكسية.

ما هو الهدف الحقيقي لترامب وفريقه؟ وراء التصريحات الصاخبة التي تهدف إلى بث الخوف، والتي تبدو غير مقبولة في القرن الحادي والعشرين – مثل التهديد بالسيطرة على قناة بنما أو غرينلاند، أو ضم كندا كولاية أمريكية رقم 51، أو الاستيلاء على الثروات الجوفيةلأوكرانيا، أو تحويل غزة إلى مجمع سياحي، بل وحتى غزو المريخ – فإن الهدف العملي هو إجبار الخصم على التفاوض من موقع ضعف، واستبدال التعددية بالثنائية أو حتى الأحادية، وذلك عبر الجمع بين القوة والدبلوماسية التي أصبحت مجرد أداة للابتزاز.

في رؤيته للعالم، يحاول ترامب تطبيق قواعد الأعمال في سوق يحتكر هو السيطرة عليه، قواعد تشبه تلك التي عرفتها الرأسمالية البدائية في بداياتها، مدعومة بإمكانيات التكنولوجيا الحديثة. لكن هل يحاول رئيس البيت الأبيض الحالي جز الأغصان التي تقف عليها القوة الأمريكية، التي تستمد قوتها أساسًا من خارج حدودها؟ هذا هو السؤال الرئيسي الذي طرحته مجلة «ذي إيكونوميست» البريطانية في 2 أبريل.

من خلال قرارات ترامب، يبدو أن الولايات المتحدة قد تخلت عن دورها كحامية للنظام التجاري الدولي. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تتوقف الولايات المتحدة عن لعب دور «المنظم الرئيسي للتجارة الحرة»، من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، وصولا إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية (OMC) في 1995. اليوم، يبدو أن هذا النظام بأكمله مرفوض. فالولايات المتحدة تفرض حواجز جمركية تنتهك مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في المادة الأولى من اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ردود فعل الدول على هذه المستجدات في البداية كانت تلقائية وفوضوية، لكنها تتجه أكثر نحو إدراك ضرورة ظهور نظام دولي جديد أقل اعتمادًا على الولايات المتحدة، دون الوقوع في فخ التبعية للصين، التي تفضل التعددية وتستمد منها قوتها. لكن ما هو الوزن الحقيقي للولايات المتحدة في التجارة العالمية اليوم؟ في بداية القرن الحادي والعشرين، كانت تمثل 20% من الواردات العالمية، مقارنة بـ12% اليوم. كما انخفضت حصة التجارة ذات القيمة المضافة المرتبطة بالطلب الأمريكي من 22% عام 2000 إلى 15% عام 2020.

هناك تكتلان رئيسيان يبرزان قبل ولاية ترامب الثانية:

1. تكتل اتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ (ACCTS)، الذي يضم دولا مثل أستراليا واليابان والمكسيك، ويمثل 22% من الواردات العالمية. مع انضمام المملكة المتحدة في 2024، أصبح هذا التكتل يمثل 15% من الناتج العالمي.

2. تكتل الدول ذات النمو السريع مثل البرازيل والهند وإندونيسيا، التي تعتمد على الطلب الأمريكي ورأس المال الصيني، وتمثل أكثر من 15% من الواردات العالمية.

أما منظمة التجارة العالمية، فما زالت تلعب دورًا أساسيًا رغم التحديات، حيث تنظم 80% من التجارة الدولية. كما ظهرت اتفاقات قطاعية جديدة مثل اتفاقية الاقتصاد الرقمي واتفاقية المناخ والتجارة، مما يعكس استمرارية التعددية.

قد يكون انكفاء الولايات المتحدة فرصة ليس فقط للصين، بل لدول أخرى مثل أستراليا وتشيلي التي تصدر أكثر من 30% من صادراتها إلى الصين. والأخيرة مستعدة جيدًا لمواجهة الحمائية الأمريكية، خاصة عبر سلاحها الفتاك: تصدير المعادن النادرة التي يمكنها شل الاقتصاد الأمريكي إذا أوقفتها. عندها، ربما لن يبقى لترامب خيار سوى غزو غرينلاند أو المريخ!

ماذا تُخبّئ رسوم ترامب الزلزالية على الدول العربية؟

في لحظة فارقة تتسم باحتدام الحرب التجارية بين العملاقين الاقتصاديين، الولايات المتحدة والصين، ودخول العالم مقدمات فوضى اقتصادية ومالية وسياسية مرجح أن تخلف تبعات إجتماعية وأمنية على المستوى العالمي، اتخذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرارا برفع الرسوم الجمركية على مختلف دول العالم، اعلاها على الصين التي تتهيئ لإزاحة واشنطن من التربع على المركز الاقتصادي الأول في العالم. ويبدو أن القرارات الترامبية كانت مغامرة لم تحسب بدقة، بل اتكأت على التهديد باستخدام القوة العسكرية عبر تحريك القطع الحربية الامريكية من بحار العالم الى بحر الصين الجنوبي، واتهام بكين بأنها تزعزع استقرار الدول الحليفة للولايات المتحدة في جنوب آسيا. وقبل ذلك هدد ترامب بضم كندا وجزيرة جرين لاند التابعة للدنمارك وأكمل بوضع مخطط لتهجير فلسطينيي غزة وتحويلها إلى ماخور سياحي.

رضي الموسوي (*)

شملت حرب الرسوم والضرائب الجمركية أغلب دول العالم، بما فيها دول حليفة ومنها دول عربية، بينما تواجه واشنطن رعب التنين الصيني القادم بقوة لانتزاع دفة قيادة الاقتصاد العالمي في وقت أقرب مما توقعت مراكز الابحاث والدراسات وجماعات العصف الذهني الامريكية. تعتبر الصين شريكا تجاريا رئيسيا والند الأول للولايات المتحدة الامريكية، وتأتي بعد المكسيك في حجم التجارة مع امريكا. وتبوأت الصين هذا الموقع المتقدم اقتصاديا في عقود قليلة نسبيا، فخلال أربعة عقود تضاعفت التجارة بين واشنطن وبكين من 3.86 مليار دولار في العام 1985، إلى 583 مليار دولار في العام الماضي 2024، وتفيد معلومات مركز الاحصاء الأمريكي أن الصين صدّرت في شهري يناير وفبراير من العام الجاري 2025 للولايات المتحدة ما قيمته 73 مليار دولار، واستوردت منها بقيمة 20 مليار دولار. وتفيد نفس البيانات أن العجز التجاري بين امريكا والصين قد بلغ في العام الماضي 295.4 مليار دولار لصالح الصين، الأمر الذي يثير حنق واشنطن ويجعلها تتصرف بالطريقة التي أعلن فيها ترامب عن الزيادة الكبيرة في الرسوم الجمركية. لاشك إن ذلك يترجم حالة الهلع التي سبق وعبر عنها الرئيس السابق جو بايدن عندما تولى منصبه للمرة الثانية، حيث قال لزعماء الحزبين: «علينا التحرك الآن قبل أن يأكلوا غذائنا»، يقصد الصينيين.

يشكل السلوك الأمريكي الذي عبّر عنه دونالد ترامب بقراراته الزلزالية، عمق أزمة النظام الرأسمالي، ويعكس حالة التوتر التي تسيطر على البيت الأبيض بسبب خوفها من تراجع مكانتها الاقتصادية والسياسية في قيادة العالم، بعد أن تمكّن المحافظون الجدد وامسكوا بتلابيب القرار الاقتصادي والسياسي في امريكا لتبرز الليبرالية الجديدة وتبلغ أعلى مراتبها التوحشية والشعبوية، فكان تصرف دونالد ترامب المتعالي وادعاءه بأنه ليس رئيسا على امريكا فقط، بل رئيسا على العالم أجمع!!

في هذا الصدد تنبأ الدكتور رمزي زكي أزمة الليبرالية الجديدة بالقول: «أدت الممارسات الليبرالية إلى نشوء ازمة المديونية العالمية، وفوضى نظم أسعار الصرف واضطراب أسواق النقد الدولية، وبروز نزعة الحماية والكتل الاقتصادية الاقليمية شبه المنغلقة، واندلاع حروب نقدية وتجارية ضارية (وقد تجلت في حرب الرسوم الجمركية الامريكية على العالم). اما بلاد العالم الثالث التي كانت ضحية هذه الليبرالية في صعيدها العالمي فالأمور فيها بالغة التردي والتعاسة ولا تحتاج لبيان، خاصة بعد وقوعها في فخ المديونية الخارجية وبعد أن حاصرها الدائنون وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليجبروها على أن تتكيف مع الأوضاع المضطربة للاقتصاد العالمي وأن يضمنوا، من خلال هذا التكيف، استعادة ديونهم، وإعادة تشكيل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد على نحو يكفل لهم إعادة اساليب السيطرة المباشرة على اقتصاداتها، وهي الأساليب التي كانت الدول الاستعمارية قد فقدتها بعد نوال هذه البلاد استقلالها السياسي في اعقاب الحرب العالمية الثانية».

لكن الأزمة بلغت رأس النظام الرأسمالي، حيث تعاني الولايات المتحدة من دين فيدرالي يبلغ أكثر من 36 تريليون دولار، ما يعادل 34.6 من حجم الاقتصاد العالمي، ويعتبر الأكبر على مستوى العالم. وفضلا عن هذا الدين، تسجل قطاع الصناعة تراجعا كبيرا في الولايات المتحدة لصالح الخدمات، فاقتنصت الصين ودول ناشئة أخرى مثل كوريا الجنوبية وفيتنام ولاوس وكمبوديا الفرصة وراحت تُصنع ما تخلت عنه امريكا.

كل هذا التوتير الذي أحدثه ترامب ونظر له اقتصاديوه وأصحاب الاموال الفلكية، سيؤدي إلى زيادة الأسعار وعقيد العلاقات الاقتصادية بين أكبر اقتصادين في العالم، خصوصا بعد أن أمعن ترامب في زيادة الرسوم الجمركية على الصين لتصل إلى 145 بالمئة، ما حدى ببكين رفع رسومها على الواردات الامريكية لتصل إلى نسبة 125 بالمئة، وأعلن قادة الحزب الشيوعي الحاكم أن الصين لن تتنازل وأنها «ستمضي في القتال حتى النهاية»، في تحد واضح للقرارات الترامبية.

صلابة الموقف الصيني أدى إلى بعض التراجعات في خطاب الإدارة الأمريكية، ولمح رئيسها إلى مفاوضات سيعقدها مع الصينيين، في الوقت الذي بدأ فيه اركان الليبراليين الجدد في طرح آرائهم وإن كان بحذر المتوجس، ومن بينهم نائب مساعد وزير الدفاع الأميركي السابق لشؤون آسيا والمحيط الهادئ، ديفيد سيدني، الذي قال «إن ما يجرى بين الولايات المتحدة والصين ستكون له تبعات على الصين والتأثير سيكون واسع النطاق»، بينما حذر مراقبون من «آثار اقتصادية عالمية محتملة، تشمل موجة تضخم حادة، واضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد، إضافة إلى أضرار جسيمة تلحق بالدول النامية والأسواق الناشئة». ومع أن سيدني توقع أن هذه الاجراءات «ستنعكس سلباً على الاقتصاد الصيني، وقد تؤدي إلى تراجع مكانة الصين على الساحة الدولية»، لكنه قال أيضا أن «الصين لا تنوي التراجع عن موقفها، ولم تظهر أي نية للدخول في حوار مع الولايات المتحدة بهدف التوصل إلى حل لهذه الأزمة التجارية، وأن الهدف الذي وضعه ترامب من خلال هذه الخطوة، وهو إعادة المصانع إلى داخل الولايات المتحدة، لن يتحقق في الوقت القريب، لأن بناء هذه المصانع من جديد سيتطلب عدة سنوات من العمل والتخطيط، وأن الصين ستكون هي الرابح الأكبر في هذه الحرب التجارية، لأنها تمتلك القدرة على تعزيز علاقاتها التجارية مع دول أخرى، ما قد يؤدي إلى نشوء نظام تجاري جديد يرتكز في أساسه على الصين، وستلعب الهند فيه دوراً محورياً كذلك».

تحالف أم تبعية؟

تصَرّف ترامب تجاه «حلفاءه» كما خصومه، ولم يستثني أحدا بما فيهم الكيان الصهيوني الذي فرض عليه رسوما تبلغ 17 بالمئة، فسارع رئيس وزراءه بنيامين نتنياهو إلى الاعلان أن فائض دولة الكيان في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة والبالغ 7.5 مليار دولار سيتم تصفيره. أي سوف يستورد المزيد من السلع الامريكية على حساب حلفاءه الاخرين.

هذه الغطرسة بلغت مداها مع الدول العربية وخصوصا الخليجية. طلب ترامب من السعودية التي تستثمر نحو 770 مليار دولار في الولايات المتحدة وأعلنت عن استثمار 600 مليار أخرى.. طلب ترامب منها زيادة الرقم إلى تريليون دولار (ألف مليار دولار)، بينما أعلن البيت الابيض أن الامارات التزمت باستثمار 1.4 تريليون دولار في السنوات العشر المقبلة في قطاعات البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات والطاقة والتصنيع. يذكر أن اليابان تتربع على رأس قائمة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الولايات المتحدة بـ1.9 تريليون دولار، تليها بريطانيا بـ1.4 تريليون دولار ثم كندا بـ1.1 تريليون دولار.

كما أن نسبة كبرى من أموال صناديق الاستثمار السيادية الخليجية تستثمر في الولايات المتحدة وأوروبا، وتبلغ قيمة خمسة صناديق منها 3.389 تريليون دولار تعود إلى إمارة ابوظبي والسعودية والكويت و قطر وإمارة دبي، وأن الاستثمارات في الاسهم الامريكية من قبل ثلاث دول خليجية، هي الكويت والسعودية والامارات، تبلغ 650.6 مليار دولار. لكن الادارة الامريكية لا ترى أن ذلك كافيا، والمطلوب مضاعفة المبالغ الفلكية لكي تواجه الولايات المتحدة دينها الفيدرالي الكبير وإعادة هيكلة اقتصادها بما يعيدها إلى الوهج الذي اقتنصته الصين ودول آسيوية أخرى، وبالتالي بدء تقلص النفوذ السياسي، رغم أن واشنطن تطالب العالم بدفع ثمن الأمن والسلام العالمي الذي تدعي واشنطن أنها تحميه ببوارجها الحربية وقواعدها العسكرية المنتشرة في كل مكان معزز بسطوة الدولار الذي تعتبره الادارة الامريكية عنصرا رئيسيا في الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي بإعتباره عملة التداول الرئيسية، بينما الحقيقة صارخة إزاء دور امريكا في تأجيج الصراعات ومشاركتها في الحروب وخصوصا في المنطقة العربية.

هذه العجرفة التي يمارسها ترامب تجاه العالم نالت منها الدول العربية قسطا كبيرا، بما فيها تلك التي تمتلك علاقات وثيقة تحت يافطة الحلفاء. إلا أن الرئيس الأمريكي تصرف مع أغلب الدول العربية بأنها تابع للولايات المتحدة وفرض الرسوم التي اقترحها عليه مستشاروه.

تتراوح الرسوم الجمركية على الدول العربية بين 10 بالمئة و41 بالمئة، وكانت النسبة الصغرى من نصيب الإمارات، مصر، السعودية، المغرب، سلطنة عُمان، البحرين، قطر، لبنان، السودان ، اليمن والكويت، بينما بلغت على الأردن 20 بالمئة، وتونس 28 بالمئة، والجزائر30 بالمئة، وعلى ليبيا 31 بالمئة، والعراق 39 بالمئة وكانت الأعلى من نصيب سوريا برسوم بلغت 41 بالمئة.

لا شك أن الرسوم الجمركية تشكل عبئا إضافيا على اقتصاديات الدول العربية التي تعاني أغلبها من أزمات اقتصادية وسياسية ومعيشية، وكأن الإدارة الأمريكية ارادت إغراق هذه الدول في تبعيتها أكثر مما هي عليه اليوم بخضوعها لشروط البيت الأبيض والدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية التي صادرت القرار الوطني ووضعت السيادة على الرف. وبدلا من تحويل التحدي إلى فرصة ومواجهة الغطرسة الامريكية، سارعت بعض العواصم إلى إعلان الغاء الرسوم كلية، مع أن الدول العربية مجتمعة تُصدّر 22 مليار دولار فقط من السلع غير النفطية في العام 2024، وكانت 14 مليار دولار في العام 2013، بينما تراجع اجمالي الصادرات من 91 مليار دولار سنة 2013 الى 48 مليار دولار العام الماضي، وفق لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التي لفتت إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مصاعب إضافية بسبب تراجع اسعار النفط الى متوسط 66 دولار للبرميل بينما كان يحوم سعره حول أكثر من 80 دولار للبرميل.

يمكن للدول العربية بدء الخروج من الازمات المتناسلة على كافة الاصعدة بالعودة للداخل الشعبي واشراك شعوب المنطقة في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بما يضعها على سكة التنمية المستدامة التي طال انتظارها، وبتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال الإسراع في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الجمركي الخليجي، واتفاقية أغادير، ما من شأنه دعم التجارة البينية العربية وزيادة القدرة التفاوضية الجماعية، وهذا ما ذهبت إليه توصيات (اسكوا). كما أن الشروع في مفاوضات مع امريكا على شروط تجارية أكثر ملاءمة، وإعادة تموضع الدول العربية ضمن سلاسل القيمة العالمية، من خلال الإستثمار في البنية التحتية اللوجستية، وتحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز مرونة سوق العمل. إن المنطقة العربية «تقف عند مفترق طرق اقتصادي حاسم. فرغم التحديات الفورية التي تفرضها هذه الرسوم، إلا أنها تتيح فرصة غير مسبوقة لبناء اقتصادات أكثر مرونة وتنوعًا وتكاملًا في مختلف أنحاء العالم العرب، حسب تأكيد الدكتورة رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا.

فهل تفعلها الدول العربية مرة واحدة بدلا من القمم التي تعقدها ولم يعد أحد يتابع مخرجاتها؟

ثمة شك كبير في ذلك!!

نشرت في مجلة الهدف العدد (70) (1544)

(*) رضي الموسوي: كاتب من البحرين

الجبهة الشعبية تُحذّر من آلية صهيونية مشبوهة تستهدف توزيع المساعدات للابتزاز والتجويع

في تصريح صحفي لها، الجبهة الشعبية تحذر من آلية صهيونية مشبوهة تستهدف توزيع المساعدات وابتزاز وتجويع شعبنا، وتُنبّه المؤسسات إلى خطورة التعاطي معها

تحذر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مخطط صهيوني جديد يُدار عبر آلية خطيرة تُسمى (2720) بدأ الاحتلال الترويج لها كغطاء "إنساني".

هذه الآلية المشبوهة في جوهرها آلية استعمارية جديدة لفرض السيطرة على ملف المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، وتحويله إلى أداة ابتزاز سياسي وأمني ومقدمة لفرض وقائع التهجير القسري، ونقل السكان لمناطق محددة في رفح، أشبه ما تكون بـ"معسكرات اعتقال جماعية"، في تجاوز فج لكل الأعراف والمواثيق الدولية.

إن ما يجري من تأسيس لمؤسسات مشبوهة ذات الصلة المباشرة بجهات أمنية "إسرائيلية"، ومحاولة إجبار المؤسسات الدولية على تسجيل نفسها لدى الاحتلال وتقديم بياناتها الأمنية، إنما هو محاولة لشرعنة الاحتلال وتطبيع وجوده الأمني داخل العمل الإنساني، وتحويل المساعدات إلى أداة سيطرة وتحكم، وليست عملاً إنسانياً خالصاً.

ترحب الجبهة بموقف غالبية المؤسسات الدولية، وخاصة تلك المنضوية في تجمع AIDA، والتي رفضت الخضوع للآلية الصهيونية الجديدة، وتدعوها إلى التمسك بمواقفها الأخلاقية والإنسانية والقانونية، وعدم الانجرار خلف أي محاولات تطويع أو تهديد.

تحذر الجبهة من أن أي مؤسسة دولية أو ما يُسمى "جهة مانحة" تنخرط في هذه الآلية دون غطاء قانوني دولي واضح، أو تتعامل مع الاحتلال كجهة مرجعية أو تنسيقية، ستكون بمثابة أداة في يد الاحتلال، وسيتم التعامل معها من قبل شعبنا وقواه الحية كامتداد لسلطة الاحتلال، ولن يُسمح لها بالعمل داخل القطاع تحت أي ظرف.

تُجدد الجبهة دعوتها لكسر الحصار وتوزيع المستلزمات الإغاثية عبر آليات وطنية ودولية شرعية ومقبولة، وتطالب الدول العربية والأمم المتحدة بالعمل العاجل لتسهيل إدخال المساعدات بالتنسيق مع المؤسسات الدولية المعترف بها وعلى رأسها وكالة الأونروا، والتصدي لمحاولة الاحتلال فرض شروط سياسية أو أمنية على المحتاجين الفلسطينيين.

تدعو الجبهة إلى تشكيل لجنة وطنية رقابية تشارك فيها مؤسسات فلسطينية مستقلة للإشراف على المساعدات وتوزيعها وفق معايير العدالة والاحتياج الإنساني، في كافة مناطق القطاع دون تمييز.

نعتبر في الجبهة هذه الخطط الاحتلالية جزءاً من الحرب المستمرة على شعبنا، وامتداداً لسياسات الإبادة والتجويع والتطهير العرقي، وسنواجهها بوحدة شعبنا ومقاومته، وبالتمسك بثوابتنا الوطنية والإنسانية، وسنفضح كل من يتواطأ مع هذا المشروع التصفوي الجديد.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
8 أيار/مايو 2025

الجبهة الديمقراطية:

شعبنا يرفض كل أشكال الإحتلال وهو جدير بإدارة شؤونه وبناء دولته الوطنية

عقبت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في بيان لها، على ما نشرته وكالة رويترز، عن مشروع تتولى فيه الإدارة الأميركية حكم قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، ولمدة طويلة حسب ما جاء في الخبر، لنزع سلاح المقاومة وإعادة هندسة أوضاع القطاع لـ«ضمان أمن إسرائيل».

وقالت الجبهة الديمقراطية: إن المطروح هو إستعمار آخر، وإحتلال آخر، يرفضه شعبنا، أياً كان الاسم الذي يحمله، كما أن شعبنا لا يحتاج إلى من يدربه على إدارة شؤونه وبناء دولته الوطنية، فلدى شعبنا في الوطن والشتات من الوعي والإدراك والنضج السياسي والخبرات المؤسساتية ما يمكن من بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، رئيسها فلسطيني، وكذلك وزراؤها، وأعضاء مؤسساتها الوطنية، التشريعية، القضائية، والأمنية وغيرها، وهو ليس بحاجة إلى إستيراد نماذج إستعمارية جديدة، مغلفة بالكلام المعسول والوعود الفارغة.

وحذرت الجبهة الديمقراطية مما تخطط له الإدارة الأميركية من مشاريع تستهدف حقوق شعبنا ومستقبله، وعلى الأخص فصل القطاع عن الضفة لتهديم أسس الدولة المستقلة وتدميرها.

وقالت الجبهة الديمقراطية: لم يعد مقبولاً أن تعيش الحالة الفلسطينية حالة سكون ورهان على الخارج لرسم مستقبل شعبنا ودولتنا وحقوقنا الوطنية المشروعة، كذلك لم يعد مفيداً الآن، كما في السابق، إتباع سياسة التنازلات المجانية، بما فيها شيطنة سلاح المقاومة وشيطنة المقاومة نفسها بإعتبارها إرهاباً، وزرع الألغام أمام إنهاء الإنقسام كالاشتراط بإلتزام «إتفاق أوسلو» وإتباع ما يسمى «المقاومة السلمية».

وختمت الجبهة الديمقراطية: إن الوقائع باتت أكثر من دامغة، وإن كثيراً من الألغام باتت تحيط بمشروعنا الوطني، وآن الأوان – وقبل فوات الأوان – من أجل خطوات فاعلة، من بينها إطلاق حوار وطني شامل على أعلى المستويات، بإعتباره السبيل إلى الوصول إلى توافقات سياسية تصون قضيتنا وشعبنا وأرضنا، وكذلك تشكيل حكومة وفاق وطني تكون هي المسؤولة عن إدارة قطاع غزة كما الضفة، بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع

الإعلام المركزي
8/5/2025

راي مجلة الهدف:

في مواجهة حرب الإبادة وضرورة بناء المرجعية الوطنية للشعب الفلسطيني

يتصاعد العدوان على قطاع غزة والضفة المحتلة بمختلف أشكاله الإجرامية بحق شعبنا مستندا إلى دعم أمريكي وتواطؤ وصمت دولي ويواصل الاحتلال سياسة «الضم والتقطيع « التدريجي للسيطرة على مساحات واسعة من أراضي القطاع معلنا احتلاله أكثر من 30% من أراضي غزة واعتبارها مناطق عسكرية مغلقة وذلك منذ استئناف العمليات العسكرية بهدف فرض واقع جغرافي جديد باستيلاءه على الأراضي الزراعية واستهدافها بقرارات الإخلاء والسيطرة على مصادر الغذاء والمياه المحلية رغم محدوديتها. ويأتي ذلك بهدف الضغط على الحاضنة الشعبية وتحريضها للنزول إلى الشوارع تحت تأثير الجوع والعطش وارتكاب المجازر الدموية بهدف الضغط على المقاومة للقبول بالشروط والمقترحات المتعلقة بوقف إطلاق النار وضمن هذا السياق فإن تعثر المفاوضات هو رفض الاحتلال العرض الذي وافقت عليه المقاومة ونقلته الوساطة المصرية. وطرح العدو اقتراحا بديلا يتضمن الإفراج عن نصف أسرى الاحتلال الأحياء ومثلهم من الجثامين مقابل هدنة مؤقتة لمدة 45 يوم دون أي التزام واضح أو موثق بوقف الحرب لاحقا. وإضافة إلى ذلك وضع الاحتلال شروطا اعتبرها «أساسا» لإنهاء الحرب تضمنت نزع سلاح المقاومة وفرض ترتيبات أمنية في قطاع غزة لما بعد الحرب وتشكيل نظام حكم جديد إلى جانب إنشاء مناطق عازلة داخل القطاع، وردت المقاومة على المقترح الإسرائيلي المعدل بالرفض وإعلان استعدادها لمفاوضات «الرزمة الشاملة» بهدف إنهاء الحرب على القطاع وتنفيذ صفقة شاملة لتبادل الأسرى. ويسعى الاحتلال من خلال عدوانه المتواصل إلى تحقيق أهداف رئيسية استراتيجية في هذه المرحلة ومنها التهجير القسري والحفاظ على تماسك الائتلاف الحكومي العنصري داخل الكيان الاحتلال وردع الشعوب وقوى المقاومة والتغطية على الجرائم المستمرة في القدس والضفة بما في ذلك التوسع الاستيطاني والضم والقضم والتطهير العرقي الذي يتعرض له سكان العديد من المناطق، والسيطرة على مخيمات جنين وطول كرم مع منع عودة سكانها وتحويلها إلى قواعد عسكرية ثابتة. كما صعد الاحتلال تهويده للمقدسات لاسيما الحرم الإبراهيمي في الخليل حيث يقترب من السيطرة الكاملة عليه، وفي الشأن الفلسطيني الداخلي تستمر حالة الانقسام الفلسطيني دون مؤشرات جدية على قرب تجاوزها، وفي الوقت الذي يحتاج في شعبنا إلى وحدة وطنية وموقف سياسي موحد، تمضي السلطة الفلسطينية في خطوات أحادية الجانب تعكس انفصالا متزايدا ، ومثال على ذلك عقد المجلس المركزي الفلسطيني اجتماعا (24/4/2025)، غير توحيدي ركز على استحداث منصب نائب لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وهو أمر أثار تساؤلات جدية حول توقيته وأولوياته في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه شعبنا ، وقد قاطعت الجبهة هذا الاجتماع ودعت إلى التركيز على القضايا الوطنية الملحة بدلا من الانشغال في ترتيبات فئوية ضيقة تتماشى مع ضغوط خارجية وخاصة أن هذه الخطوة تزيد من الانقسام ولا تساهم في بناء رؤية وطنية فعالة قادرة على إنهاء الانقسام وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس تحررية ديمقراطية و ضرورة إصلاح شامل لمنظمة التحرير عبر إعادة تشكيل مؤسساتها وإجراء انتخابات تشارك فيها جميع القوى، وليس الاكتفاء بتوزيع المناصب.

نشرت في مجلة الهدف العدد (70) (1544)

حروب الرأسمالية وسياسات التعرفة الجمركية

أبو علي حسن (*)

هي ليست حرب ترامب إنما هي حروب الرأسمالية التي لا تعرف حدودا لطموحاتها وهيمنتها وإن كان هو المعلن عن بدءها ، فهو ليس إلا المتحدث الرسمي عن الرأسمالية الأميركية المتوحشة التي لا تني عن إشعال الحروب العسكرية والاقتصادية في كل مكان تجد الرأسمالية فيه مصالحها الاستراتيجية ..

السياسة اقتصاد مكثف

لا يمكن فهم قرارات ترامب بفرض رسوم جمركية بالجملة على مجموعة من الدول طالت الخصوم والأصدقاء على حد سواء وإن كان الهدف الأساس هو دولة بعينها مثال الصين إلا في سياق مفهوم أن « السياسة اقتصاد مكثف « ، فإذا تمعنا في طبيعة هذه القرارات التي أحدثت صدمة في الأوساط السياسية والاقتصادية العالمية ، لأدركنا بوضوح أن هذه القرارات هي إشارة البدء في إشعال حرب سياسية ذات طبيعة اقتصادية بغطاء تجاري في مواجهة العالم من قبل الرأسمالية الأميركية المنفلتة من عقالها ، فالحروب التجارية التاريخية هي حروب سياسية بالمطلق امتدادا أو اختصارا لحروب عسكرية ..

وإذا كانت هذه القرارات تأخذ صبغة تجارية واقتصادية وتطال سلاسل الحركة التجارية العالمية فهي في الواقع استجابة لقرارات سياسية مدروسة من قبل الأقطاب الأهم في الرأسمالية الأميركية التي لها انعكاسات اقتصادية وتجارية وسياسية ودبلوماسية واجتماعية تصب بالمحصلة لصالح الرأسمالية الأميركية المتوحشة . فإشعال حرب بالضرورة سوف تمس مصالح الكثير من الدول ، ويضر باقتصاداتها ، وربما بعض الدول سوف تخسر من اقتصادها وتجارتها أكثر بكثير من خسارتها فيما لو شنت عليها حربا عسكرية مباشرة ، فقد خسر العالم أكثر من سبعة تريليونات من الدولارات في غضون أقل من أسبوع على بدء هذه الحرب التجارية بما يؤشر على أن هذه الحرب ليست أقل في خسائرها وضحاياها من الحرب العسكرية الفعلية .

إن مثل هذه الإجراءات تستهدف أحداث تنازلات سياسية واقتصادية وإجبار بعض الدول على التفاوض من جديد مع الولايات المتحدة وتغيير بعض الاتفاقيات واستحداث اتفاقيات جديده تحسن فيها الولايات المتحدة من شروطها التجارية ، وهي في ذات الوقت تعتبر اجراءات عقابية على بعض الدول كالصين وجنوب أفريقيا وفيتنام وكندا ، وما من شك إن هذه الإجراءات قد أجبرت بعض الدول لسلوك خيار التفاوض .

وقد أدركت بريطانيا حليف الأميركي دوما أنها لا تستطيع أن تعزل نفسها عن حليفها وهي خارج الاتحاد الأوروبي فلجأت مباشرة إلى خيار التفاوض فاعتمدت فريقا من الخبراء للتباحث والتفاوض مع الإدارة الأميركية ، وهذا انصياع أمام هذا الضغط الأميركي وكذلك الحال فقد لجأت الهند إلى خيار نهج التصالح والتفاوض مع ترامب لعقد اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة للتخفيف والحد من آثار العقوبات أو التعريفات الجمركية .

غير أن الصين كان ردها بما أنها المستهدف الأساس من هذه العقوبات بأنها « ستقاتل حتى النهاية « وأنها لا تخشى التهديد والابتزاز ، وسوف تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية حقوقها ومصالحها المشروعة بما يشي أنها لن تستجيب لسياسات خراب الاقتصاد الصيني .

اقتصاد أميركي متفوق وطموح لكنه يعاني

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الأميركي لا زال يمثل أكبر اقتصاد عالمي فهو يمثل أكثر من 26 بالمائة وفق المصادر المختصة ، كما ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأميركي ما يناهز 25 مليون تريليون دولار عام 2024 في الوقت الذي يبلغ الناتج المحلي العالمي 110 تريليون دولار .

إن الطغمة الرأسمالية الأميركية لا تنظر بعين الرضى على هذه النسبة من قوة الاقتصاد الأميركي مقارنة مع الاقتصاد العالمي الذي يتطور باضطراد سيما وأن هناك اقتصاديات تنمو وتحقق معدلات نمو مرتفعة تهدد جبروت هذا الاقتصاد وتؤثر على قوة الدولار الذي يتسيد على التجارة العالمية حتى الآن رغم كل المحاولات التي تسعى لتقوية العملات المحلية في المعاملات التجارية العالمية .

إن ضرب هيبة الدولار قد يعني سقوط الهيبة الأميركية عالميا ومن المعروف أن قوة الدولار هي من قوة الاقتصاد الأميركي ، وأي إضعاف للاقتصاد الأميركي أو ثباته مع تقدم اقتصاديات أخرى سيعني أن الدولار لن يحظى بالثقة التاريخية لدي العديد من دول العالم وشركاتها العالمية بما يؤثر على حجم التبادلات التجارية العالمية بالدولار . وإذا كان صحيحا أن أميركا تحتل 22 بالمائة من التجارة العالمية إلا أن الميزان التجاري العالمي لا يميل لمصلحتها فقد بلغت الصادرات الأميركية في عام 2022 ما يعادل 3 تريليون دولار في حين أن وارداتها ناهزت 4 تريليون دولار بما يعني أن الميزان التجاري لغير صالح الولايات الأميركية وهذا يضعف من هيمنتها على الاقتصاد العالمي في حركته التجارية العالمية .كما أن هناك عجز تجاري مع الاتحاد الأوروبي يصل إلى 213 مليار دولار عام 2024 والذي وصفة ترامب بالأمر الفظيع .

وكذلك الحال فإن الاقتصاد الأميركي يعاني من بطء معدلات النمو حيث ظهرت بعض مواطن الضعف فيه مثال زيادة معدلات الإنفاق الحكومي مع ضعف النمو السكاني ، ولعل الأهم في مواطن الضعف الاقتصادي هي تلك المتعلقة بتوزيع الثروة والتي تعكس التوزيع الغير عادل أو المتكافئ للثروة. حيث تشير المعطيات إلى أن الأثرياء الأميركان الذين يشكلون 1 بالمائة من سكان أميركا يشهد دخلهم نموا هائلا وتصل حصتهم غلى 60 بالمائة من الدخل القومي الاميركي بما يشي أن جشع الرأسمالية لا يقف عند حدود معينه ، وأن الأوليغارشية المالية تستحوذ على النسبة الأكبر من الدخل الأميركي ، وإذا اخذنا بعين الاعتبار بأن الاقتصاد الأميركي لا يعتمد على الاقتصاد المحلي فحسب إنما يعتمد على اقتصاديات الدول الأخرى ، وأن أي ضعف في اقتصاداتها يعني أن الاقتصاد الأميركي سيعاني أيضا من الضعف والتباطؤ في مستقبل الأيام . وعليه فإن قوة الاقتصاد الأميركي ليست من المسلمات التاريخية التي لا تهتز أمام التحولات في اقتصاديات العالم .

أوليغارشية القرن الحادي والعشرين وطموحاتها

إن غلاة الرأسمالية الاحتكارية في الولايات المتحدة ينظرون إلى أهمية رسوخ الرأسمالية وهيمنتها في مستقبل أميركا ولا يكتفون بالهيمنة الحالية على الاقتصاد العالمي بقدر ما يسعون إلى ضمان الهيمنة المطلقة مستقبلا لتبقى أميركا العظمى، في ضوء ذلك تقدم الاوليغارشية المالية الاقتصادية في الولايات المتحدة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الأميركي بما يضمن تحديث الهيمنة الأميركية عالميا . ففي مقابلة للرئيس ترامب على شبكة فوكس نيوز مبررا تعريفاته الجمركية الفظه « بالقول بأن ما يقوم به هو إعادة تشكيل الإقتصاد الأميركي بالكامل ، وقد يكون هناك مرحلة انتقالية صعبة ولكن ذلك ضروري لتحقيق المستقبل الأكثر ازدهارا « والرئيس الأميركي ليس إلا واحدا من أهم الغلاة الرأسماليين وكذا فريقه في البيت الأبيض أمثال الملياردير المتوحش ماسك الذ يقود وزارة الكفاءة الحكومية والملياردير سكوت بيسنت الذي يشغل وزارة الخزانة الذي يملكون المليارات والعديد من الشركات الكبرى مثال شركة « تسلا « و» سبيس إكس « التي قلصت من دور الدولة العميقة لصالح هذه الفئة الاوليغارشية المالية المتحكمة والحاكمة عبر زواج سياسي رأسمالي وأصبحت شريكا في صنع القرارات الاقتصادية بما ينمي ويحقق مصالحها وهيمنتها على القرار السياسي أيضا . وكذلك الحال فإن ظهور الشركات التكنولوجية الكبرى والعملاقة أمثال شركة « أمازون « و «غوغل « وغيرها على المسرح الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي قد أدى إلى احتكار التكنولوجيا وتنحية بعض القطاعات الاقتصادية أو الشركات المتوسطة من تبوأ الهيمنة الاقتصادية في عالم الأسواق وزاد من نفوذها السياسي واتفاقها مع التعريفات الجمركية التي تحقق قدرا من الحمائية للتكنولوجيا خاصتها وأسواقها .

لقد قدم بعض المحللين أن هذه الفئة الرأسمالية المتنفذة تدشن مرحلة جديدة انقلابية على اسس النظام الرأسمالي الأميركي التقليدي والذي يتمثل في مبدا آدم سميث «دعه يعمل دعه يمر « وهذا يجافي الحقيقة فالرأسمالية لا تخرج من جلدها ومن فرط مصالحها الخاصة ولا من تركيم أرباحها ولا من احتكاراتها ونهبها لخيرات الشعوب . إنما هي تبدع في البحث عن أنجع الوسائل لتحقيق مصالحها وعليه فإن إجراءات ترامب وفريقه ليس إلا تعميقا للرأسمالية الاحتكارية وتسييدا للاولوغارشية المالية الحاكمة اليوم عبر إجراءات حمائية وضريبية وعدوانية على اقتصاديات دول العالم وفي المقدمة منها اقتصاد الصين العملاق الذي يتعاظم وينافس اليوم وغدا الاقتصاد الأميركي هو ليس انقلابا على أسس الرأسمالية بقدر ما هو انقلابا على القوانين والاتفاقيات التجارية العالمية والتخلص من بعض القيود التي تفرضها منظمة التجارة الدولية في سياق التعاملات التجارية الدولية.

هل يستطيع ترامب أن ينهي عصر العولمة .. والرأسمالية لا تتخلى عن وليدها الحلوب ؟؟

لطالما تحدث ترامب عن كرهه للعولمة انطلاقا من إيمانه بأن العولمة قد أضرت بالاقتصاد الأميركي أيما ضرر ، وأنها أفسحت المجال لتعاظم اقتصاديات عالميه تحولت إلى منافس حقيقي لاقتصاد الولايات المتحدة مما أفقدها الريادة والهيمنة والسيطرة غير أن هذا الكراهية وهذا الإيمان المسكون بحب السيطرة لا ينطوي على فهم أعمق لسيرورة العولمة التي اجتاحت العالم طيلة نصف قرن تقريبا مخلفة بيئة عالمية ثقافية واقتصادية وإعلامية واجتماعية وأمنية يصعب الارتداد عليها ، كونها ظاهرة موضوعية في مسارها مع تطور الرأسمالية الى أطوار متقدمة نحو نظام دولي رأسمالي اكتسب خصوصيات وملامح جديدة . فهي لم تنشأ بقرار سياسي أو اقتصادي معزول عن تطور الرأسمالية الموضوعي بل هي اختراع رأسمالي في سياق موضوعي ، ولم تعد العولمة نشاط اقتصادي أو تجاري بقدر ما هي نظام كوكبي يشمل الاقتصاد والأمن والإعلام والسياسة والسلوك الاجتماعي كونها تحولت الى ظاهرة كليه بنيويه تغلغلت في ثقافات العالم ودخلت في مسامات المجتمعات والشعوب المختلفة بصرف النظر عن ملامسة مخاطرها على الثقافات الوطنية والهويات الثقافية لهذه الدولة أو تلك .

وعلية لا يمكن لرئيس أميركا أو أي رئيس أو أي دولة بإمكانها أن تقضي أو تغادر فضاء العولمة بمجرد أخذها قرارات حمائية أو تعريفات جمركية لحماية اقتصادها وصناعاتها الوطنية أو أن توقف تدفق رأس المال والسلع والخبرات والمعلومات والتكنولوجيا والتبادل التجاري من مكان إلى مكان . فحاجة الدولة إلى العولمة تحولت إلى حاجة وجودية داخل المسرح الإقليمي والدولي سيما وأنها أصبحت صيغة متجددة من حياة الناس والأمم والدول وفق نظام تواصلي معقد ومرغوب .

على هذا الأساس فإن القرارات الحمائية الأميركية المسقوفة بغايات سياسية قد تحد من بعض الأنشطة الاقتصادية وحرية التجارة لكنها لا تقضي عليها ولا تغادرها حتى الدول الكارهة للعولمة ارتباطا من حرصها وتمسكها على هويتها الوطنية وخصوصياتها الثقافية والحضارية ولغتها المحلية، ومهما حاولت أن تنأى بنفسها عن مسار العولمة لن تستطيع صدها كليا كونها بحاجة إلى الاندماج في أسواقها ومجالاتها، وكون العولمة تيار جارف لنهر متدفق يشق بتفرعاته مساحة الكرة الأرضية كلها بمعزل عن العوائق الوطنية وإلا ستبقى هذه الدول الكارهة للعولمة محاصرة وفاشلة وعاجزة عن الاستفادة من أفضليات العولمة، وفي السياق فإن منظمة التجارة الدولية وريثة « منظمة القات « قد فرضت قانونها واتفاقياتها مع الدول بضرورة عبور المنتجات والسلع والمعلومات وفتح الأسواق بحرية وانسياب طبيعي بأقل العوائق .

إن الفهم الأعمق والموضوعي للعقل الاقتصادي للرئيس ترامب وفريقه الرأسمالي يكشف غريزته وطبيعته الرأسمالية الجشعة حيث يسعى بقرارته إلى تجديد وتغيير في شروط العولمة بما يحقق لأميركا الأفضلية والفرص لتقوية اقتصادها وتبوأها الزعامة الاستراتيجية المطلقة اقتصاديا وسياسيا . ويمكن القول إن رؤية ترامب هي «رؤية الإمبريالية للقرن الواحد والعشرين « في سياق استراتيجية عولمية رأسماليه بمقاييس أميركية وقرارات حمائية أميركية داخلية، وبما لا يسمح لاقتصاديات عالمية أخرى أن تنافس أو تتفوق على اقتصاد أميركا لا سيما وأن الصين الصاعدة والأكثر استفادة من مفاعيل العولمة ماثلة كخطر داهم في فضاء عالم الاقتصاد .

ومن دون شك فإن قرارات ترامب الجمركية ومحاولاته التحلل من العولمة ستفتح المجال لمسار عولمي بين الدول الأخرى وآفاق جديدة بين دول مختلفة عبر اتفاقات فيما بينها تمنح لبعضها معاملات تفضيلية وللشركات والمؤسسات الغير أميركية مما يضعف من تأثير وتداعيات قرارات ترامب الحمائية على المستوى العالمي ، ومن جهة أخرى فإن محاولة ترامب عل فك سلاسل التوريد العالمية والانتقال بها إلى الولايات المتحدة بالطريق التي يتصورها هي أمر في غاية الصعوبة في المدى المباشر بسبب تلك التكاليف العالية المترتبة على ذلك الانتقال وهي تكاليف فرط عالية وليس في قدرة بعض الشركات العولمية في المدى المباشر . ومثال ذلك ما أعلنته شركة أبل بأنها تحتاج إلى استثمار 500 مليار دولار في الولايات المتحدة في السنوات الأربعة القادمة كجزء من جهودها لتوسيع إنتاجها ونقل البنية الصناعية التحتية خارج الصين لتفادي الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب. أي أن نقل البنية التحتية الصناعية إلى موطنها الأميركي ستحتاج إلى مبالغ طائلة ومدى زمني ليس بالقليل، وأن عملية نقل 10 بالمائة من سلاسل التوريد والتوطين من جديد ستحتاج إلى 30 مليار دولار بمباشرة بما يؤكد على صعوبة التحول والتوطين من جديد للصناعات والاستثمارات الأمر الذي قد يشجع بعض الشركات الكبرى على قبول خيار التفاوض مع ترامب الرأسمالي وفريقه باعتباره الأقل كلفة أو ضررا، وهذا ما دعى ترامب إلى إعطاء فرصة تسعين يوما وتأجيل تنفيذ تلك التعريفات الجمركية .

وعلى الرغم من الخسائر التي قد تتكبدها الصين المستهدفة أساسا من هذه التعريفات الجمركية إلا إنها لن تألو جهدا في استثمار هذه الفرصة في استخدام أسواقها لدى الأوربيين والدول الآسيوية مثال كوريا واليابان وغيرها من الدول النامية بما يقلل من آثار هذه القرارات الترامبية على اقتصادها.

(*) أبو علي حسن كاتب ومحلل سياسي
عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية

نشر في مجة الهدف العدد (70) (1544)

نقطة نظام: حقوق الإنسان والعنف؟

فقدت الساحة التعليمية يوم الأحد 13 أبريل 2025 أستاذة اللغة الفرنسية بمعهد التكوين المهني بأرفود المسماة قيد حياتها هاجر المنحدرة من إقليم الخميسات جراء الاعتداء الذي طالها يوم 27 مارس الماضي من طرف أحد طلابها. هذا الحدث فتح نقاشات عديدة حول الأسباب والدوافع والحلول وكانت وجهات النظر مختلفة ومتباينة. الأمر الذي يعتبر صحيا، بيد أننا قد نقف على مجموعة من الملاحظات التي نعتبرها مهمة لأنها مرتبطة بالعنف المنتشر مؤخرا سواء في الأوساط التربوية أو خارجها. ولنطرح السؤال المركزي عن أسباب هذا العنف، وهل هو مرتبط بشخصين أو أكثر فيزيائيا؟ وهل هذه الأحداث منعزلة عن الواقع الذي يعشه هؤلاء الأشخاص؟

يونس قادري

في محاولتنا التفاعل مع هذه الأسئلة نطرح وجهات النظر التي تختلف باختلاف الزاوية التي قد ينظر منها كل طرف. فهناك من يجزم أن السبب الرئيسي للعنف المدرسي ومحيطه هو حقوق الإنسان والدفاع عنها وتعريف التلاميذ والطلبة بها، حيث يربطونها بالتحرر وتحطيم الحدود التقليدية بين مكونات المؤسسات التعليمية، ونجد البعض من الأسرة التعليمية يذهب أبعد من ذلك عندما يقدم المتعلم كخصم بل كعدو داخل المؤسسات، ويصبح التفكير حينها منصب حول طرق المواجهة. وجهة النظر هذه نفسها التي نجدها عندما نناقش وضعية المرأة فنتحدث عن كون الحقوق هي التي أطلقت العنان للمرأة لتحطم كل الموروث عن المجتمعات الباطريركية المتوالية. وقد نربطها بالرافضين الدفاع عن الحقوق والحريات لأنها غير صالحة لمجتمعاتنا. وبالتالي فوجهة النظر هاته تعتبر حقوق الإنسان وانتشار ثقافتها هي الداء الذي سيدمر المجتمع.

وفي المقابل، نستحضر وجهة النظر الأخرى التي تؤكد على أن غياب الحقوق والحريات وثقافة حقوق الإنسان هي السبب في تفشي العنف داخل وخارج المؤسسات التعليمية، لأن المؤمن والمتشبع بثقافة التسامح والتضامن واحترام الاختلاف لن يمارس العنف، ومن يتمتع بحقوقه الإنسانية كاملة وبحرية التعبير والرأي والإبداع والحق في الاختلاف أيضا لن يمارس العنف، ولاعتبار ثقافة حقوق الإنسان غير مرتبطة فقط بالتمتع بالحقوق بل أيضا باحترام الواجبات وحقوق الآخرين. ومن البديهي أن الأشخاص الذين يتمتعون بالحقوق التي تضمن كرامتهم هم من يحترمون الواجبات. وبالتالي وجهة النظر هاته ترفض أن يتم اتهام حقوق الإنسان بهذا الشكل، وتعتبر ذلك قصر في فهم فلسفة حقوق الإنسان وفهم القيم الحقوقية الإنسانية النبيلة التي تنشدها في أبعادها الكونية والشمولية.

هما إذن وجهتي نظر متناقضتين من جذورهما، فالفكرة التي تربط العنف بالانفتاح على حقوق الإنسان هي فكرة نجد لها منبع في كون العنف نتيجة لفكرة حقوق الإنسان وبالتالي يدخل ضمن التوجه الذي يعتبر الفكرة هي المحددة للواقع أي وجهة نظر مثالية، وبالتالي تعتبر الأفكار المجردة (حقوق الإنسان) هي المحرك الأساسي للصراع والعنف في العالم المادي، وهذا يصح ضمن الفلسفة المثالية الكلاسيكية والهيكيلية التي تعتبر الصراع بين الأفكار (مثلا بين الفكرة الجديدة والبنى الفكرية القائمة) ينتج جدلية تؤدي إلى تغيير الواقع، وبالتالي فهي تفسر العنف كصراع بين الأفكار وليس المصالح المادية والنظر لحقوق الإنسان كفكرة مطلقة تحدث تغييرا في الوعي قبل الواقع، كما أنها تهمل العوامل المادية أو التاريخية الأخرى.

بينما الطرح الآخر الذي يعتبر غياب حقوق الإنسان وثقافتها واحترام الحريات هو سبب العنف الذي أصبح ينتشر بصورة واضحة خاصة مع تطور التواصل وانتشار المعلومة بشكل أسرع، من هنا يكون واضح لنا أن هذه الأفكار تجد لها منبع يؤكد كون الواقع هو المحدد للفكرة، وبالتالي فالعنف هو نتيجة لفكرة نابعة بدورها من واقع تغيب فيه الحقوق والحريات. إذن فهي وجهة نظر مادية، وبالتالي فالعنف ليس نتاج أفكار مجردة بل نتاج تناقضات مادية في النظام الاجتماعي تغيب فيه حقوق الإنسان أي عدم احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هو انعكاس لبنية استغلالية مادية، مثال العنف في المجتمعات الفقيرة كالجريمة والاحتجاجات ناتجة عن غياب الحقوق الأساسية كالتغذية والسكن والعمل ... فحقوق الإنسان ليست أفكارا مجردة بل شروطا مادية لتحقيق الكرامة وغيابها ينتج صراعا بين المحرومين المطالبون بالحقوق والحاكمون المنتهكون للحقوق. وهذا يصح عند المادية لأنها تربط العنف بالبنية المادية للمجتمع ولا تربطه بالصراع القيمي أو الثقافي.

وعندما نلاحظ التصور الذي ربط بين العنف وحقوق الإنسان فربما يوضح مجموعة من الاستنتاجات، أهمها كون العنف لازم الإنسان منذ نشأته وليس وليد لحظة تبلور مفاهيم حقوق الإنسان. فمنذ العصور القديمة والوسطى كان العنف مقبولا لحل النزاعات سواء في الحروب أو العقوبات القانونية حينها لم تكون مفاهيم حقوق الإنسان واضحة بالمعنى الحالي، إلى حين بداية تطور تلك المفاهيم مع الثورة الفرنسية التي ربطت بين العنف الحكومي وانتهاكات الحقوق، لتظهر حركات مناهضة العنف مثل إلغاء العبودية ومناهضة التعذيب في القرن 19 وبداية القرن 20، إلى حين ولادة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نتيجة مخلفات الحرب العالمية الثانية ضد المدنيين والتعذيب والإبادة الجماعية، أما اليوم فأصبحنا نتحدث عن أنواع حديثة من العنف كالعنف الرقمي، من هنا يتبين أن العنف غير مرتبط بفكرة حقوق الإنسان.

إن وجهة النظر التي ترى حقوق الإنسان سببا في تفشي العنف تحمل العديد من الثغرات، أهمها الخلط بين الحقوق وتجاوز الحدود في التمتع بها، فالمطالبة والدفاع عن حقوق الإنسان لا يعني التسامح مع أي سلوك قد يعتبر خرقا لهذه الحقوق، مثلا الحق في التعبير لا يعني التحريض على الكراهية أو العنف أو التمييز. كما أنها تغفل السياق السياسي والاجتماعي لأن العنف يكون نتيجة الظلم أو القمع أو غياب الحوار. فالاحتجاج والمطالبة بالحقوق مثلا قد يجابه بالعنف وبالتالي العنف مصدره قمع السلطات وليس المطالبة بالحقوق. بالإضافة لغياب الشمولية في حقوق الإنسان واعتبار التركيز على فئة معينة من الحقوق دون الأخرى سببا لرفضها أساسا، مثلا حقوق المهاجرين واعتبارها مهددة للأمن بينما الإشكال في تطبيق سياسات الهجرة غير الشاملة. وإهمال مسؤولية الدولة في الحماية وفشلها في ذلك واستخدامها العنف فهذا انتهاك لحقوق الإنسان وليس نتيجة لها. إضافة للفهم الضيق لحقوق الإنسان لكونها لا تشمل فقط الحقوق الفردية وإنما الجماعية أيضا واعتبار هذه الأخيرة امتيازات وليست ضمانات للعيش في مستوى معين. ونجد على رأس المدافعين عن هذه الفكرة الاتجاهات المحافظة سواء الدينيون أو القوميون والاتجاهات التي ترفض اعتماد حقوق الإنسان في السياسات الخارجية والجماعات المتطرفة.

أما الفكرة التي تعتبر العنف نتيجة لغياب حقوق الإنسان بشكل مباشر، فهي أيضا تحمل بعض الثغرات نستحضر منها: اختزال العنف في غياب حقوق الإنسان واغفال عوامل أخرى أهمها الاقتصادية والجيوسياسية والطبقية، وتجاهل العنف البنيوي والمؤسسي كالعنف الاقتصادي (التقشف مثلا) والرمزي، وإغفال دور الثقافة والاديولوجيا كالتطرف الديني أو الايديولوجي والعادات والتقاليد، بالإضافة لتجاهل دور العامل الخارجي الذي قد يكون مصدر للعنف الداخلي او محرض عليه من أجل استدامة الهيمنة وحماية مصالح تم فرضها بالعنف، ونفي دور الأفراد والجماعات في دفاعها عن مصالحها وحقوقها الفردية والجماعية. فنجد من بين الداعمين لهذا الطرح مدارس الليبيرالية، القانون الدولي والإنساني والنشطاء الحقوقيون الليبيراليون والمنظمات «الدولية».

انطلاقا مما سبق يصبح واضحا أكثر أن العنف ليس نتيجة لفكرة حقوق الإنسان ولا يمكن أن يكون كذلك، كما لا يمكن اعتبار حقوق الإنسان حلا نهائيا للقضاء على العنف.

إن العنف عموما هو وليد نزاعات أو تناقضات أو صراعات أو اختلافات ... يختلف مصدرها حسب اختلاف طبيعة ومستوى العنف الممارس. فمثلا العنف في مستوياته الدنيا قد يكون وليد غياب وعي حقوقي يؤمن بحرية الاختلاف أو بسبب مصالح شخصية صرفة...، والعنف في مستوياته المتوسطة قد يكون وليد دوافع ايديولوجيا أو ثقافية أو عرقية...، والعنف في مستوياته العليا وليد صراعات اقتصادية واجتماعية وسياسية...

رغم هذا الاختلاف في مستويات العنف إلا أن العلاقة قائمة بين العنف في مستواه الأدنى والمتوسط والأعلى. لذا فالعنف هو نتاج تناقضات مادية يأتي في سياق تاريخي وطبقي يعتبر فيه العنف أداة للهيمنة الطبقية داخل الدولة الرأسمالية في علاقتها بقمع الاحتجاجات العمالية، وعلاقته بتراكم رأس المال على مستوى استغلال ثروات البلدان المفقرة واستعمارها، وبالتالي فالعنف يجد له أسباب مادية سواء المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية كالفقر وغياب الشغل والحرمان أو على المستوى الدولي المرتبطة بعولمة الرأسمالية وما تسببه من تفاقم للعنف البنيوي وانتشار الحروب من الاستحواذ على الموارد والاسواق. وبالتالي فالعنف غير مرتبط بشكل ميكانيكي بغياب حقوق الإنسان.

تطور مفهوم حقوق الإنسان باعتباره انتاج لتراكم تجارب للإنسانية من أجل التعايش المشترك والتسامح وضد العنف والهمجية والتعصب، عبر العصور ونتيجة لمنعطفات وازمات تاريخية عرفتها الانسانية.

هذا المفهوم وبعد ان تم توظيفه من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى من طرف الدول الإمبريالية ليس من أجل إحلال الحقوق ولكن من أجل أهداف إمبريالية استعمارية، يتم الدوس عليه بانتهاك هذه الحقوق من طرف الدول الامبريالية نفسه ومن طرف الكيان الاستعماري الاستيطاني بانتهاك حقوق الشعوب في الاستقلال والسيادة وتقرير المصير ومن طرف الرأسمال والشركات متعددة الاستيطان خاصة فيما يتعلق بالحقوق الشغلية والبيئية والاقتصادية....

إن العنف الممارس سواء من طرف الدول الإمبريالية او الانظمة التابعة أو الشركات العابرة للقارات هو قمع مسلط على الشعوب التواقة للحرية وعلى المستضعفين والمضطهدين والعمال لثنيها على النضال من اجل الانعتاق من خلال الاحتجاجات والثورات والأشكال الاحتجاجية التي تخوضها كعنف مشروع يشكل أداة تغيير لكسر الاضطهاد والعنف الممارس عليها من خلال السياسات التي لا تخدم مصالحها ولرفع الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي عليها، إذن هي سلسلة من العنف والعنف المضاد، عنف الطبقات السائدة وعنف الطبقات المضطهدة، وبالتالي العنف هو صراع مصالح بين الطبقات في هذا المستوى. مثال العنف الذي واجهته الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا وغرب آسيا...

فالجماهير الشعبية قد تلجأ لممارسة العنف الثوري انتفاضات او ثورات دفاعا عن مصالحها ومن أجل التغيير (العنف كأداة للتغيير) والأنظمة تمارس العنف حفاظا على مصالح الطبقات السائدة قبل وبعد الانتفاضات (العنف كقمع). أو التدخلات العسكري في العراق وليبيا وسوريا ...من طرف الدول الامبريالية بقيادة امريكا...

إن القضاء على العنف لن يتأتى إلا باقتلاع جذوره واسبابه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أي بالقضاء على التناقضات الطبقية الصارخة وهي مهمة لن تكون يسيرة كون الحقوق لا تعطى بل تنتزع، ولأن الطبقات المسيطرة لن تتخلى طواعية عن مصالحها لاجل الطبقات الشعبية. وذلك لن يتم إلا باستعمال العنف الثوري كأداة للتغيير يخوضه المضطهدون ضد مضطهديهم. إذن لا قضاء على مختلف أشكال العنف دون تغيير ودون القضاء على الاضطهاد ودون القضاء على التفاوتات الطبقية أي بناء مجتمع خال من العنف عبر إقامة نظام اجتماعي عادل.

كما يتوجب الدفاع عن حقوق الإنسان كمهمة مساعدة لخلق شروط التغيير سواء تعلق الامر بالحريات والحقوق المدنية والسياسية او بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، والعمل على التعريف بها ونشرها عبر التثقيف والتكوين، لأهمية العامل الثقافي في هذه السيرورة قصد مجابهة الثقافة التي تزرعها الطبقات السائدة وتأجيج الصراعات الثانوية المرتبطة بالبعد الديني والعرقي والعادات والتقاليد في محاولة منها كسر صف الجماهير الشعبية. وبالتالي ربط الدفاع عن حقوق الإنسان بالعوامل الأخرى أهمها الاقتصادي والجيوسياسي، وعدم اغفال العنف البنيوي والمؤسسي للدولة (تنزيل سياسات تخدم الرأسمالية باسم الديمقراطية أو فرض مواقف لا تتماشى مع مصالح الطبقات الشعبية) وعدم تجاهل العنف الرمزي.

من كل ما سبق فالعنف الذي تعرضت له هاجر وغيرها في الشارع العام لا يجب عزله عن الواقع المعاش في الجنوب الشرقي وباقي المناطق المتميز بالعنف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي والمجالي والتنموي، من خلال التهميش والاقصاء الذي تعيشه المنطقة وفي غياب الشغل وارتفاع الأسعار وفي استغلال الموارد الطبيعية العمومية وفي غياب دور الثقافة والشباب وتعليم مجاني جيد يبني أشخاص قادرين على مناهضة هذا النوع من العنف وزرع قيم إنسانية، وفي غياب إعلام بديل ومؤسسات قادرة على مناهضة العنف المستمد من التراث الثقافي في مختلف أبعاده، وفي غياب ديمقراطية فعلية وفي تفاقم الفساد البنيوي، وفي غياب التثقيف الحقوقي، إذن هذا العنف هو نتيجة عنف السياسات اللاشعبية. ولن يزول إلا مع زوال عنف تلك السياسات وبناء مجتمع تسود فيه العدالة والكرامة الانسانية والمساواة. اي ببناء نظام ديمقراطي في أفق الاشتراكي.

وضع الشابات المغربيات في ظل النيوليبرالية (الجزء 2/2)

عزيزة الرامي

السياسات العمومية في مجال التشغيل في صفوف النساء

نهجت الدولة المغربية عدة إصلاحات اجتماعية و اقتصادية من أجل ما يسمى بالتمكين الاقتصادي للنساء و ولوجهن سوق الشغل ،حيث أطلقت بسنة 2008 برامج تهدف لمكافحة التمييز و العنف ضد النساء و خاصة برنامج «التمكين المتعدد القطاعات لمناهضة العنف المبني على النوع من خلال تمكين النساء» و في سنة 2012 أطلقت الدولة سياسة عمومية في مجال المساواة بين الجنسين عبر « الخطة الحكومية للمساواة» « «إكرام» 2012-2016 و تشمل الخطة 24 هدف و 156 إجراء موزعة على 8 مجالات من بينها التمكين الاجتماعي و الاقتصادي للنساء و ذلك بهدف توفير فرص الشغل و النهوض بأوضاعهن و تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين بسوق الشغل.

عملت الدولة لاحقا على إطلاق النسخة الثانية للخطة «إكرام2» 2017-2021 حيث تتضمن 4 محاور (تقوية فرص عمل للنساء و تمكينهن اقتصاديا- حقوق النساء في علاقتها بالأسرة - مشاركة النساء في اتخاذ القرار - حماية النساء و تعزيز حقوقهن)، و تم إطلاق أيضا المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021 الذي يشمل عدة رافعات من بينها (توسيع الفئات المستهدفة بسياسة التشغيل من بينهم النساء غير النشيطات و النساء القرويات).

في نفس السياق أعدت الدولة الدراسة الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي للنساء و التي مكنت من إطلاق «البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030» بهدف تحقيق 3 محاور استراتيجية (الولوج إلى الفرص الاقتصادية-التربية و التكوين بمضاعفة نسبة خريجات التكوسن المهني لتصل إلى 8 في المئة - توفير بيئة ملائمة للتمكين الاقتصادي للنساء).

II - واقع الشابات المغربيات في ظل هذا الوضع:

فيما يخص قطاع التعليم: « الشابة العاملة والمتمدرسة»

كنتيجة لكل المخططات الطبقية و هذا الهجوم الكاسح و الذي يعتبر أول ضحاياه الشباب/ات، وخاصة بعد تمرير السياسات المشؤومة «التقويم الهيكلي 1983» المبنية أساسا على المرجعية النيوليبرالية و التي كرست رفع يد الدولة عن التوظيف و فتح المجال للقطاع الخاص (فصل التكوين عن التوظيف) و هو ما تم تأكيده لاحقا بالدستور الممنوح 2011 في الفصل 31 منه.

وقد أدى تسارع وثيرة الهجوم النيوليبرالي على التعليم العمومي المغربي من أجل خوصصة ما تبقى من مجانيته ورهنه أكثر بيد الرأسمال تدبيرا وتسييرا تنفيذا لالتزامات النظام مع الدوائر الامبريالية المالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية..)، إلى التراجع عن العديد من المكتسبات التي حققها نساء ورجال التعليم بفضل النضالات المريرة التي خاضوها في فترات تاريخية سابقة والمتجلية في

● تخريب أنظمة التقاعد وتمديد سن العمل إلى 63 سنة

● فرض التشغيل بموجب عقود مع الأكاديميات بمرسوم 9 غشت 2016 المتعلق بشروط و كيفية التشغيل بموجب العقود مما كرس الهشاشة وسط الشباب/ات وإقبار الحق في الوظيفة العمومية و ضرب الاستقرار في العمل.

● الاقتطاعات المتتالية من الأجور بسبب الاضراب.

● عدة مواد في قانون الإطار 51.17 المتعلق ب "منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي" فمن من بين ما يتضمنه من بنود ومواد خطيرة : هو ضرورة إحداث دلائل مرجعية للوظائف والكفاءات تعتمد لإسناد المهمات ولتقييم الأداء والترقي المهني على أساس الاستحقاق وجودة الأداء والمردودية كما هو معمول به في المقاولة الرأسمالية، مما يعني التراجع أيضا عما حققته الشغيلة التعليمية في مجال الترقي والتخلي عن حق الترقي بالشهادة دون قيد أو شرط.

● إقرار الدولة عبر وزارتها الوصية على القطاع شرط تحديد السن 30 سنة لإجراء مباراة الولوج لقطاع التعليم و تجدر الإشارة أنه فيما يخص الأسس القانونية التي تخص السن الأقصى للتوظيف بالمغرب عرفت من بين 2021 لحدود 2023 تناقضا بين المرسوم و النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية و الذي يحدد السن 40 سنة.

● تشجيع التعليم الخصوصي عن طريق نظام جبائي تحفيزي

● تنويع مصادر التمويل ليشمل الأسر

● النظام الأساسي السابق وما كان تحمله من مواد وبنود خطيرة سيكون أكبر ضحاياها الشباب خاصة ترسيم تحديد سن التوظيف في 30 سنة و إقرار التشغيل بالعقود بتكريس أطر الأكاديميات و عدم التراجع عن التوظيف بموجب العقود. النظام الأساسي حالي لا يتوفر على مادة تحديد سن التوظيف في حين مرسوم مباراة يتضمن الشرط بشكل واضح.

كل هاته الاجراءات الرجعية و التراجعية تعاني الشابة العاملة بالقطاع منها الى جانب الرجل ، و نضيف لهذا معاناتها من الوضعية المزرية و المتمثلة في اشتغالها في ظروف سيئة (العالم القروي - تعيينات في مناطق نائية تنعدم فيها شروط العيش الكريم و السلامة) بالاضافة لتهميش حقوقها و تعرضها لجميع أشكال العنف و التحرشات الجنسية (عنف لفظي جسدي و جنسي و معنوي/ حالات العنف على الاستاذات و التحرشات التي يتعرضن لها بأماكن العمل خصوصا في المدن الكبيرة او المناطق القروية في غياب تام لحمايتها).

أما فيما يتعلق بمستوى تمدرس الإناث بالمغرب: حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط التي سجلت أن 50.3 بالمائة من المغربيات البالغات 25 سنة فأكثر، بدون مستوى دراسي، سنة 2022، مقابل 24.7 بالمائة في صفوف الذكور.

إن 18.8 بالمائة من الإناث من نصف الفئة سبق لهن الدراسة بالتعليم الأولي أو المسيد أو الكتاتيب القرآنية والابتدائي، مقابل 29.8 بالمائة بالنسبة للذكور.

ويبلغ عدد المغربيات فوق 25 سنة، اللائي يتوفر على مستوى دراسي ثانوي إعدادي 12.1 بالمائة، وثانوي تأهيلي 10.2 بالمائة، أما المستوى الجامعي العالي، فتصل نسبتهن إلى 8.5 بالمائة مقابل 11.8 في صفوف الذكور.

ووفقا للتقرير ذاته، فإن 56.1 بالمائة من النساء البالغات من العمر 15 سنة فما فوق لا يتوفرن على شهادة ويرتفع هذا المعدل في القرى بحيث يصل إلى 74.4 بالمائة، و29.6 بالمائة مستواهن متوسط، و14.3 يتوفر على مستوى عالي.

فيما يخص الهدر المدرسي ، فإن 2 في المئة من الفتيات يغادرن المدرسة مقابل 0 في المئة ذكور بالابتدائي و 10،3 في المئة من بينهم 7،5 في المئة من الفتيات في المستوى الإعدادي / 7،2 في المئة من بينهم 5،5 في المئة فتيات في المستوى الثانوي .

استنادا على التقارير الرسمية للدولة نفسها نثبت بالملموس الاختيارات الطبقية للدولة المغربية في التعليم العمومي وتكريس الفقر والهشاشة والبطالة والأمية وعدم توفير البنيات التحتية « داخليات ودور الطالبات /مؤسسات تعليمية كافية في العالم القروي خاصة التعليم الثانوي «التي يعاني منها الأسر المنتمية للطبقات الشعبية المفقرة تعاني الفتيات الجزء الأكبر من هذا الواقع البئيس خاصة بالوسط القروي.

فيما يخص قطاع التشغيل :

حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط بأن معدل البطالة في المغرب انتقل من 12،3 في المائة إلى 11،8 ما بين سنة 2021 ونفس الفصل من سنة 2022.

\ تعد النساء والشابات خصوصا من بين الشرائح الاجتماعية الأكثر تضررا من هذه الآفة إن نسجل 17،2 في المئة من النساء عاطلات عن العمل خلال سنة 2022 مقابل 10،3 ذكور و فيما يخص الشباب خاصة البالغين من العمل 15 إلى 24 سنة فإن 37،3 في المئة من الشابات مقابل 13،6 من الشبان لا يدرسون لا يشتغلون ولا يتبعون أي تكوين.

تكشف المعطيات و الاحصائيات المتعلقة بالتشغيل في صفوف النساء أن كل الخطط و البرامج ليس عاجزة فقط عن الاستجابة لحاجيات النساء في الحق في الشغل بل مدمرة للعمل القار من خلال تغيير مفهوم الشغل و تكريس الخوصصة و مفهوم المقاولة كما تعمق الهشاشة و الفقر في صفوفهن خاصة الشابات .

نشير أيضا لوضعية النساء العاملات بالقطاع الخاص (الصناعي و الفلاحي) و القطاع غير المهيكل أنها تتصف بالكارثية ناهيك عن غياب تطبيق مقتضيات مدونة الشغل (تقليص الاجور - زيادة في ساعات العمل القانونية - غياب عقود العمل و التغطية الصحية- غياب حماية النساء في العمل - غياب حماية الامومة ، التحرش الجنسي والنفسي والاغتصابات خاصة العاملات بالقطاع الفلاحي حالة عاملات الفراولة بالحقول الإسبانية مثالا...).

I. ماهي سبل التصدي و المقاومة و توحيد النضالات لمواجهة المخططات المخزنية

في مقابل هذا الهجوم الممنهج على شباب/ات بقطاعي التعليم والتشغيل خاضت الشبيبة المغربية نضالات و حركات احتجاجية قوية كان الشابات في مقدمتها :

●معركة لأساتذة/ات حاملي/ات الشواهد والاضراب الشهير لسنة 2014 و الذي دام 111 يوم مصحوب باعتصام بالرباط و ما قابله من قمع و تنكيل و ترهيب وصلت لحد التوقيفات عن العمل و توقيف الأجور و مجالس التأديبية و توقيفات المؤقتة عن العمل.

● المعركة البطولية لتنسيقية المفروض عليهم التعاقد وما صاحبها لحدود اليوم من قمع وتنكيل و ترهيب تصل لحد المحاكمات الصورية و الأحكام الجائرة في حق مناضليها و مناضلاتها.

● معركة تنسيقية أطر البرنامج الحكومي لتأهيل 10000 إطار تربوي.•نضالات الحركة الطلابية ضد تحديد السن لولوج لمباراة التعليم.

● نضالات الحركات النقابية المناضلة و المكافحة أبرزها الجامعة الوطنية للتعليم/ التوجه الديموقراطي (نضالات والأشكال النضالية) و التي يتقدمها الشباب/ات بامتياز.

● نضالات الأساتذة المتدربين

● نضالات الشبيبة المغربية من بينهن الشابات في حركة 20 فبراير المجيدة رافعات شعارها التاريخي الحرية الكرامة العدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية،

● مشاركتهن في الحراكات الاجتماعية « الريف جرادة الفنيدق،،،،»

● المشاركة القوية و الفعالة للشباب/ات في المعركة البطولية التاريخية بقطاع التعليم لموسم 2023/2024 ضد النظام الأساسي السابق و اللذين كانوا في مقدمة الحراك التعليمي التاريخي و الذي يعتبر أقوى حراك في قطاع التعليم في تاريخ المغرب حيث كان الشباب في طليعته على مستوى المشاركة في تجسيد الإضراب و جميع الأشكال الاحتجاجية و القيادة و التأطير و لكن في إطار التنسيقيات التي تميزت بوجود الشباب بطليعتها.

● المشاركة القوية في النضالات ضد قانون الإضراب والتقاعد المشؤومين.

● نضالات العاملات بالمجالي الصناعي والفلاحي.

● مشاركة النساء الشابات بمعارك الحركة الطلابية بمختلف المواقع

● مشاركة الشابات بمعارك حركة المعطلين بمختلف الفروع والمدن حول الحق في الشغل.

على الرغم من هذا التاريخ النضالي للشباب والشابات في قلب الحركة الشعبية و النقابية في القطاعين العام و الخاص و حضورهم/ ن الوازن في المعارك و الوقفات و المسيرات الاحتجاجية فإن هاته النضالات تتصف بالتشتت و عدم التنظيم و غياب التأطير النقابي و السياسي الشيء الذي يجعلها لا تحقق المكتسبات

سبل التصدي و المقاومة و توحيد النضال لمواجهة المخططات المخزنية.

إن تكثيف الهجوم المخزني على التعليم و المدرسة العموميين والتشغيل من أجل تفكيكه و إضعافه و تكريس الخوصصة عبر مخططاته الطبقية التخريبية الذي يكرس الهشاشة والبطالة والفقر يعتبر أول ضحاياها الشباب/ات خاصة بنات الطبقات الشعبية المفقرة مما يستدعي اليوم و أكثر من أي وقت مضى :

● النضال الوحدوي قوي و التفاف كافة الإطارات و القوى الديمقراطية و التقدمية المناضلة و المكافحة المعنية الشبابية اليوم في إطار جبهة شبابية لمواجهة و التصدي لهذه المخططات التخريبية (سياسية و نقابية في التعليم و الصحة و الشغل و حقوقية و طلابية و معطلين شباب/ات).والتي تم تأسيس لبناتها الأولى في ندوة العمومة التي نظمها الاتحاد بجانب الإطارات الشبيبية الديمقراطية التقدمية و التي وضعت أرضية الجبهة تشمل كل المحاور السالفة الذكر ونجدد دعوتنا لانضمام القوى الشبيبية الديمقراطية التقدمية والمناضلة من أجل العمل على بلورة ملف مطلبي شبيبي وبرنامج نضالي.

● ضرورة تكامل نضالنا في قطاع التعليم والتشغيل على المطالب الآنية (مواجهة السياسات التخريبية ضد الشبيبة المغربية بشكل عام) مع المهام الاستراتيجية لنضالنا في قطاع التعليم والتشغيل و وضع أسس نظام تعليمي وطني ديمقراطي شعبي علمي و علماني إجباري و مجاني و منفتح ينمي الطاقات الإبداعية و الفكر النقدي و التحرري و توفير فرص الشغل القار والعيش الكريم.

الاغتيال الرمزي للكاتب

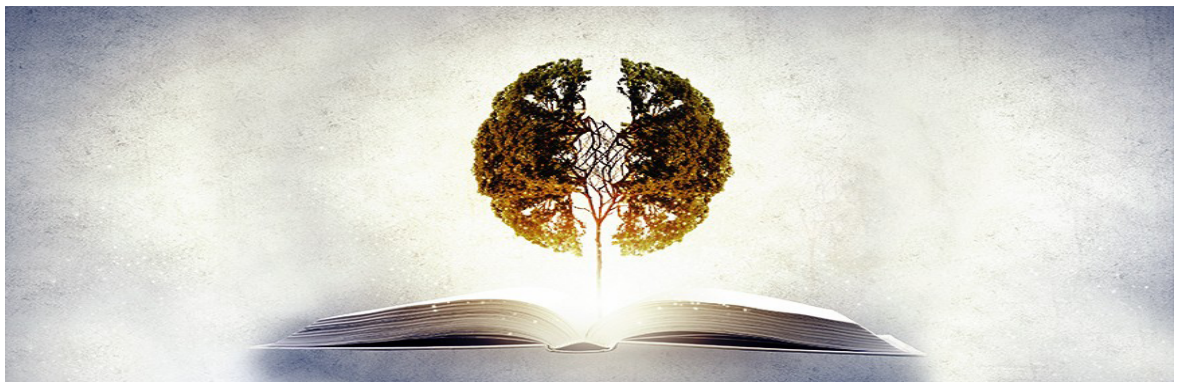

أحمد بطاح

منذ أن غدت الكتب وسيلة تثقيف الذات الأولى، وحينما اكتشف الإنسان قوة هذه الأداة في بناء الحضارات أو هدمها، تولد لديه هاجسان، الأول يتجلى في تشجيع ثقافة الكتب من خلال بناء المكتبات وكل ما يلحقها من لواحق، والآخر هي هدم المكتبات أو إحراقها سعيا وراء اتلاف الكتب. وشواهد التاريخ كثيرة في هذا الأمر، أعظمها ما ارتبط بالإمبراطور الصيني «تشي هوانغ تي» صاحب محرقة الكتب الكبرى، وأعمال النازيين في ألمانيا، والمسيحيين في الأندلس، والمغول في بغداد. كما يمكن الحديث عن عمليات إتلاف كتب اتخذت طابعا فرديا أشهره ما فعله الموحدون بكتب فيلسوف قرطبة ابن رشد.

شاهد الكلام أني حينما كنت بصدد توقيع روايتي «امرأة لا أثر لها تسكنني» شهر رمضان الماضي، في إطار قافلة للتوقيع جابت مدن الصحراء، بداية من الداخلة ووصولا إلى كليميم، وفي ليلة من ليالي رمضان بعد انتهاء حفل التوقيع توجهت مع صديق نحو السيارة، فإذا بصفحات من الأوراق ملقية قرب السيارة، تفقدنا الأمر فوجدنا الرواية المحتفى بها إلى جانب جزئها الأول «رجل لا أثر له يسكنني» ممزقتين وملقيتين، استغربنا من الأمر، وحينما راجعت الحساب مع المكلف بالبيع، تبين أن صاحب الفعل قد اقتنى فعلا الروايتين ودفع ثمنهما. زاد استغرابنا، خاصة أن هذا الشخص مزق الروايتين حتى قبل قرائتهما. ناقشنا الأسباب التي يمكن أن تقف وراء هذا الفعل، ولعل الدافع الأيديولوجي كان أقواها، خاصة وأن الرواية تحمل على ظهرها نصا شديد اللهجة ربما لم يتناسب مع خلفية هذا الشخص، فأراد أن يعبر عن احتجاجه بهذه الطريقة التي تحمل نوعا من الاغتيال الرمزي للكاتب، على اعتبار أن مثل مرتكبي هذه الأفعال تعوزهم الحجة ومقارعة الفكرة بالفكرة، وبالتالي يلجؤون للعنف سواء كان رمزيا أو ماديا. لقد استشرفت هذا الأمر، وكتبت في بداية الرواية ما يلي -تحت عنوان انتباه-: «هذا الكتاب لا يقرأه إلا الراسخون في الحداثة، العقلانيون الذين يحبون النقد، أما أولئك الذين يعتبرون الماضي إلها، الذين يؤمنون بالقداسة، فسيزعجهم.

مهما كان، الواجب أن الإنسان الذي لا يؤمن بالفكر، ولا تحكمه ثقافة الاختلاف، سيسعى إلى نفي الآخر بأي شكل، حتى بمحاولة اغتياله رمزيا لمعالجة قصوره المرضي في إدراك تنوع العالم وانفتاحه على ثقافات وأنماط تفكير مختلفة جدا عن ما يؤمن به، وبالتالي يبقى المدخل الوحيد للعيش في هذا العالم هو خلق ثقافة الاختلاف والإيمان بالتعدد.

أحمد بطاح، كاتب روائي من الصحراء.

الإعلام سلطة نافذة

×السلطة الرمزية إضاءة خاطفة: السلطة في معناها الفضفاض هي القدرة على التأثير، وبما أنها كذلك، فلها تمظهران أحدهما ماديّ، صريح، معروف، والآخر رمزيّ، ضمنيّ، متوار، يتخذ أشكالا مختلفة، نظير (الأعـراف، التقاليد، العادات، اللغة..). وقد اقترح Pierre Bourdieu،السوسيولوجيّ، الماركسيّ مفهوم السلطة الرمزية مميزا الرأسمال الماديّ والرأسمال الرمزيّ، الثقافيّ، ولربما تبدى حميم العلاقة بالظاهرة الاجتماعية ذات الطبائع الإكراهية، منذ تشكّل مفهوم القبيلة، أو العشيرة.. ولم يك للفرد سوى الانقياد والانضباط، وإلا فإنها سرعان ما تلفظه، و تتحاماه، ومن ثمة تنبذه.

×سلطة الإعلام: نختار لهذه المساهمة بؤرة إعلان الأونسكو المشهور بخصوص مواد وسائل الإعلام. ولا أحد يجادل في «خطورة» الإعلام، لذلك سُميت الصحافة- وهي إحدى مكوناته- «السلطة الرابعة»، أو «صاحبة الجلالة». وسنعتمد أساسا ذلك الإعلان المنشور في مجلة «الثقافة»، العدد:02، شباط 1980، بعد أن انعقدت دورة الأونسكو العشرون 22نونبر من سنة1978. والحقيقة أن المسوّغ الأقوى، الذي وجّه كاتب هذه السطور والتي تليها، هو مغالطات إعلام السلطة، مما يدفع إلى الرد على أي مدع، يزعم تحييد Neutraliser الإعلام، واستقلاليته بمعزل عن الأبعاد السياسية والإيديولوجية، وهي عكس ذلك الادعاء؛ إذ تحضر بالقوة وتحضر بالفعل أيضا.. فلنستقرئ معا أهمّ المواد المحتفى بها في نص الإعلان، لأننا لانغازل ولا نهازل، وإنما نلتمس الحقيقة الموضوعية، على الرغم من نسبيتها.

×أهمّ مواد الإعلان: بلغ عددها إحدى عشرة مادة، تقول الأولى: «دعم السلام والتفاهم الدوْليّ، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة التمييز العنصريّ وسياسة التفرقة..»(المجلة نفسها، ص:144 بتصرف.)، ولهذه الغاية فإن لوسائل الإعلام مساهمة رئيسة بهذا الخصوص، تغدو فعالة، بقدر ما تعكس جوانب الموضوع المطروح، المتعددة. وتؤكد المادة الثانية جدوى ممارسة حرية الرأي والتعبير عنه وفق ما هو معترف به (هذه الحرية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان والحريات الأساس) دعما للسلام والتفاهم الدوليين. (المجلة نفسها، ص:144، بتصرف.). ومن الطريف أن الحرية والموضوعية مشروطتان بتنويع مصادر المعلومات والبيانات المعتمدة، حتى يُتاح التقويمُ المعيّرُ. وإذا كان الإعلان قد أعاد إلى الأذهان حرية التعبير، فإنه ثمّن أن يكون موضوعُها «خصوصا التعبير عن إرادة الشعوب المضطهدة، التي تناضل ضد الاستعمار والاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبيّ.»(المجلة نفسها، ص:145، بتصرف.)

أما المادة الثالثة فتنص على وجوب أن تساهم وسائل الإعلام في «القضاء على الجهل وسوء التفاهم بين الشعوب»(المجلة نفسها، الصفحة نفسها.).. وهكذا فهي تحذر من الشرور المتربصة بالإنسانية (الفقر، سوء التغذية، الأمراض، الحروب...)، داعية إلى نبذ المنازعات الدوْلية، معزّزة إشاعة السلم والسلام العالميْن.. بينما تثبت المادة الرابعة أن وسائل الإعلام قادرة على خدمة البشر جميعا، والشعوب كافة، فتنخرط، من ثمة-في تطوير الهياكل السوسيواقتصادية. ولها بالقدر ذاته دور تعريف وجهات نظر جيل الشباب بمختلف أطياف تطلعاته. ولم يغض الإعلان الطرف في قشدة المواد الأخرى عن «عولمة» المعلومة-ات- اكتشافا وكشفا، عسى أن يتحقق التوازن في تدفق الأنباء بدل احتكارها والاستئثار بها.

×الشاهد عندنا في مواد الإعلان: الشاهد عندنا في تلك المواد أنها تصبّ كلها في مجرى تفعيل حقوق الإنسان الكونية، الشمولية وتوقيرها، ونعم المنحى، الذي نحته، وتبنته الأونسكو !، وكأنها تردد مع «جورج يمين»:

«شعبي قال ليس منا من يحايد
فلْنقاوِمْ، فلنقاوم
ولْيكنْ ما شئت يا بلادي..»

فهل بوسع الإعلام المؤجّر، بعدئذ، حجب الشمس بالمنخل ؟؟!!.. لا إخاله يستطيع ذلك، و إن حاول فإنه لن يعدو كونه(يخط على الماء)، أو (يضرب في حديد بارد) نحو ما علّمنا الدرسُ البلاغيُّ العربيُّ. ولعل ما عرفته/تعرفه المقاومة الفلسطينية من تطورات هو ما مكّن بعض النقاد الفلسطينيين من نحت مفهوم: «الإعلام المشتبك» قياسا على مفهوم «المناضل المشتبك: «باسل الأعرج «(1984/2017)؟..بهذه المحددات والالتزامات يتجاوز الإعلام التقدميُّ العوامل المضادة les actants opposants إلى الالتفاف حول العوامل المساعدة les actants adjuvants.

مارس2025.

د نجيب اقصبي:

أدت السياساتِ الترامبية إلى تسريع تحولات جذرية في موازين القوى العالمية. فقد شهدنا صعوداً ملحوظاً لدول البريكس كقوة مضادة للهيمنة الغربية، وانتشاراً متزايداً لاستخدام العملات البديلة في التجارة الدولية، ونمواً مطرداً للنفوذ الصيني...

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي والذي خصص ملفه للحرب التجارية التي فجرتها ادارة (و م أ) الحالية بقيادة ترامب»، هو الدكتور نجيب أقصبي استاذ جامعي في الاقتصاد ومهتم بالسياسات الاقتصادية والمالية المحلية والدولية ومتتبع لقضايا للشأن العام السياسية والاجتماعية...
نشكره على استجابته لدعوتنا لإجراء هذا الحوار حول سياسات ترامب الجمركية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصاد الدول التابعة ومنها بلادنا.

■ كيف تقرؤون عودة الرئيس «ترامب» لولاية ثانية لقيادة الادارة في البيت الابيض عام 2024؟

● **عودة ترامب لم تكن مجرد استمرار لسياساته السابقة، بل جاءت بحماسة متجددة لتنفيذ أجندة أكثر تطرفاً. لقد اعتمد على خطاب شعبوي عنصري، ورفض التعددية الدولية لصالح رؤية ضيقة تضع «أمريكا أولاً» بمعناها المتحجّر والتعجرف. هذه الرؤية، من خلال ردود الأفعال التي ولدت، هدّدت الاستقرار العالمي وعمّقت الانقسامات، خاصة مع تبني سياسات انعزالية وحمائية أضرت بالعلاقات حتى مع الحلفاء التقليديين.**

■ ما تأثير الحرب التجارية التي أشعلها ترامب على الاقتصاد العالمي؟

● **الحرب التجارية التي يقودها ترامب لم تكن مجرد إجراء اقتصادي، بل كانت أداة لإعادة هيكلة النظام العالمي لصالح الهيمنة الأمريكية على العالم. فرفع الرسوم الجمركية تسبب بالأساس في: اضطرابات حادة في سلاسل التوريد العالمية؛ و ارتفاع في تكاليف الإنتاج وفي التضخم؛ وأيضا في ردود فعل عنيفة من الصين والاتحاد الأوروبي بالخصوص، مما هدَّد بانهيار النظام التجاري الدولي السائد.**
إن النتيجة المباشرة لهذه الحرب كانت فوضى عارمة، لكنها أيضاً سرَّعت التحولات نحو نظام اقتصادي جديد تتصدره قوى صاعدة مثل الصين.

■ كيف تعامل ترامب مع القضية الفلسطينية؟

● **شهد الملف الفلسطيني تحت إدارة ترامب تصعيداً خطيراً غير مسبوق. فبعد انتفاضة أكتوبر 2023 التي أعادت إحياء القضية الفلسطينية في الضمير العالمي، شنت إسرائيل حرب إبادة ممنهجة ضد غزة تحت الغطاء الأمريكي الكامل. لقد كشفت هذه الأحداث عن حقيقتين أساسيتين: الأولى هي قدرة المقاومة الفلسطينية على كسر أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، والثانية هي الدرجة القصوى من الانحدار الأخلاقي الذي وصلت إليه السياسة الأمريكية في دعمها للاحتلال.**

■ هل نشهد حقاً تحولاً في النظام الدولي بسبب سياسات ترامب؟

● **بالتأكيد أدت السياسات الترامبية إلى تسريع تحولات جذرية في موازين القوى العالمية. فقد شهدنا صعوداً ملحوظاً لدول البريكس كقوة مضادة للهيمنة الغربية، وانتشاراً متزايداً لاستخدام العملات البديلة في التجارة الدولية، ونمواً مطرداً للنفوذ الصيني في مناطق كانت تقليدياً تحت السيطرة الأمريكية. هذه التحولات تشير إلى بداية تشكل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وإن كان لا يزال في مراحله الجنينية.**
إن سياسات ترامب كانت بالفعل بمثابة الشرارة التي عجَّلت بتحولات دولية جذرية منها على وجه التحديد:
– صعود تحالف «البريكس» كقوة مضادة للغرب.
– انتشار استخدام العملات البديلة للدولار الأمريكي.
– تمدد النفوذ الصيني في مناطق حيوية مثل الشرق الأوسط.

الأمل لا ينقطع طالما هناك إرادة شعبية. التاريخ يعلّمنا أن الشعوب التي تصر على حريتها لا تُهزم. انتفاضة أكتوبر 2023 أثبتت أن الأساطير الصهيونية قابلة للتحطيم، وأن القضية الفلسطينية حية في الضمير العالمي. التحدي اليوم هو تحويل هذا الدعم الشعبي إلى ضغط سياسي فعّال على الأنظمة المتواطئة.

■ هل تأثر المغرب بسياسات ترامب وكيف ذلك؟

● **بالنسبة للمغرب، جاءت تأثيرات سياسات ترامب محدودة نسبياً ولكنها تحمل في طياتها مخاطر كامنة. فمن ناحية، ظل حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة متواضعاً لا يتجاوز 6% من إجمالي التجارة الخارجية للمملكة. لكن من ناحية أخرى، استمر العجز التجاري في التزايد لصالح الجانب الأمريكي، خاصة في قطاعات حيوية مثل الفوسفات وقطع غيار الطائرات. كما أن الخطر الأكبر يكمن في التأثير غير المباشر عبر الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب، خاصة دول الاتحاد الأوروبي التي قد تتأثر بشدة من جراء السياسات الحمائية الأمريكية.**

■ ما الدروس المستفادة من تجربة حكم ترامب؟

● **تقدم لنا تجربة حكم ترامب دروساً بالغة الأهمية للمرحلة القادمة. أولها هشاشة النظام الدولي القائم وعدم قدرته على حماية مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة. وثانيها ضرورة العمل على تعزيز التضامن العربي والإسلامي في مواجهة التحديات المشتركة. وثالثها أهمية تطوير آليات جديدة للتعاون الاقتصادي بين دول الجنوب لتقليل التبعية للاقتصادات الكبرى. إن المرحلة القادمة تتطلب يقظة وحكمة في إدارة العلاقات الدولية، مع الحفاظ على السيادة والثوابت والمبادئ الوطنية.**

■ هل تبقى هناك أمل في تحقيق العدالة للقضية الفلسطينية؟

● **الأمل لا ينقطع طالما هناك إرادة شعبية. التاريخ يعلّمنا أن الشعوب التي تصر على حريتها لا تُهزم. انتفاضة أكتوبر 2023 أثبتت أن الأساطير الصهيونية قابلة للتحطيم، وأن القضية الفلسطينية حية في الضمير العالمي. التحدي اليوم هو تحويل هذا الدعم الشعبي إلى ضغط سياسي فعّال على الأنظمة المتواطئة.**

السودان:

«سبيلنا لانتزاع السلطة من أيدي الجيش والمليشيات»

(كلمة «الميادين»)

إن معركة انتزاع السلطة في السودان ليست معركة جزئية أو موسمية، بل هي معركة تاريخية متواصلة بين معسكرين: معسكر الشعب وقواه الحية الساعية للتغيير الجذري، ومعسكر العسكر والمليشيات والطفيلية المتحالفة مع الإمبريالية والمحاور الإقليمية. وإن استحضار تجارب شعبنا في مقاومة الديكتاتورية والانقلابات العسكرية يعيننا على رسم طريق الفعل الثوري في الحاضر، ويضع أمامنا دروسًا ثمينة حول أدوات ووسائل المواجهة الناجعة.

لقد كانت تجربة ثورة أكتوبر 1964 خير شاهد على الدور التاريخي للإضراب السياسي العام كأداة لتقويض السلطة العسكرية. لم تبدأ الانتفاضة بنداء من القوى الحزبية، بل انطلقت من تعبئة سياسية وسط صفوف الطلاب والمثقفين والعاملين، ووجدت سندها في القواعد الجماهيرية وفي الوعي الذي راكمته الحركة النقابية. كان شعار الإضراب السياسي تعبيرًا عن وحدة الإرادة الشعبية، ومقدمة لانهيار نظام عبود.

وفي أبريل 1985، تكررت هذه الملامح: تحركات جماهيرية واسعة وسط قطاعات الشعب، إضرابات من القضاة والأطباء، تظاهرات طلابية عنيدة، ونهوض قاعدي سبق التنسيق الحزبي، الذي جاء لاحقًا ليبلور ميثاق الانتفاضة. أكدت تلك التجربة أن الفعل الجماهيري القاعدي، حين يتسع ويتمسك بأهداف واضحة، قادر على هز عروش الطغاة، مهما كانت القبضة الأمنية محكمة.

أما ثورة ديسمبر المجيدة، فقد اندلعت من وسط جماهير الأحياء، بعد أن عملت سلطة الإنقاذ على تحطيم النقابات وتجفيف منابع التنظيم وسط العمال والموظفين والمنتجين. إلا أن الوعي السياسي وتنظيم الجماهير في الأحياء، مدعومًا بالتعبئة التي اضطلعت بها طلائع شعبنا، إستطاع أن يعيد إنتاج الفعل الثوري في أشكال جديدة، رفعت منذ بداياتها شعار إسقاط النظام، مستفيدة من دروس الانفصال والانهيار الشامل الذي زرعته الرأسمالية الطفيلية الإسلاموية.

اليوم، وفي ظل حرب مدمرة تسحق المدنيين وتفتك بالوطن، وتتغذى على تصريحات لوردات الحرب الذين يستقوون بالخارج ويدّعون تمثيل الشعب، تبرز الحاجة لبناء جبهة جماهيرية قاعدية عريضة. هذه الجبهة يجب أن تضم القوى السياسية الديمقراطية الجذرية، لجان المقاومة، القوى الموقعة على الميثاق الثوري، طلائع النقابات، الحركة النسائية، الطلاب، لجان الطوارئ والإيواء، والتكايا التي أصبحت مأوى للمحرومين.

هذا البناء القاعدي العريض هو مدخلنا الجاد للفعل الثوري المنظم، وشرط التقدم نحو الإضراب السياسي والعصيان المدني، كخطوة استراتيجية نحو انتزاع السلطة من أيدي مشعلي الحرب ووكلاء الإمبريالية الإقليمية والدولية. إنها لحظة تستدعي منا الجرأة والوضوح، لا المساومة ولا الانتظار. سبيلنا هو التنظيم من القاعدة، والتعبئة من أجل الانتفاضة الشعبية، ووضع حد نهائي لحكم العسكر والمليشيات.

عن جريدة الميدان العدد 4316
- الأحد 11 مايو 2025

«توصية تاريخية بمقاطعة إسرائيل»:

دائرة المقاطعة في الجبهة الديمقراطية تثمّن قرار النقابات النرويجية وتدعو لتوسيع المقاطعة الدولية

تثمّن دائرة المقاطعة في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين القرار التاريخي الصادر عن المؤتمر العام للنقابات النرويجية، الذي تبنى بأغلبية ساحقة توصية تدعو إلى مقاطعة إسرائيل إذا لم تنه احتلالها للأراضي الفلسطينية بحلوَل أيلول/سبتمبر 2025، التزاماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقالت الدائرة في بيان صدر عنها اليوم، إنّ اعتماد التوصية بنتيجة 240 صوتاً مقابل 69 يُشكّل انتصاراً كبيراً لحركة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، ودفعة قوية لحركة المقاطعة (BDS)، ويعكس تعاظم الوعي الأممي بعدالة القضية الفلسطينية ورفض الاحتلال ونظام الفصل العنصري.

وقد نصّ القرار بشكل واضح على أنه: «إذا لم ينته الاحتلال بحلول أيلول/سبتمبر 2025، ستعمل اتحاد النقابات النرويجية على أن تبادر النرويج بمقاطعة اقتصادية دولية.» كما شدّد القرار على أن صندوق المعاشات التقاعدية والشركات والمؤسسات

المالية النرويجية يجب أن تمتنع عن التجارة والاستثمار في الشركات التي تساهم في إدامة الاحتلال.

وتؤكد دائرة المقاطعة أن هذه التوصيات تُعدّ خطوة متقدمة نحو عزل نظام الفصل العنصري الاستعماري الإسرائيلي، ومساءلته دولياً، وتشكل دعماً مباشراً لحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وتقرير المصير وعودة اللاجئين.

وتدعو الدائرة كافة الاتحادات العمالية والنقابية حول العالم إلى الاقتداء بالموقف النرويجي وتصعيد حملات المقاطعة الشاملة لإسرائيل ومؤسساتها وشركاتها المتواطئة، حتى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين وفق القرار 194.

المجد للشعوب الحرة
الحرية لفلسطين
والمقاطعة سلاح الشعوب في وجه الاستعمار

دائرة المقاطعة في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
9 أيار/مايو 2025

حدث الأسبوع

الترامبية والعولمة

التيتي الحبيب

«امريكا للأمريكيين»
هذا هو المذهب او العقيدة التي اسس لها جيمس مونرو منذ 1823 خامس رؤساء الولايات المتحدة. وبهذا المبدأ تصبح حدود امريكا تشمل الأميركتين القارتين الشمالية والجنوبية.
تعود هذه المقولة او العقيدة للظهور مجددا تحت شعار ترامب امريكا اولا. وحدود امريكا ترامب هي اكبر بكثير من امريكا جيمس مونرو. ولفهم ذلك تابعوا ما قاله عن كندا وعن بلدان اخرى نقع على الاف الكيلومترات من القارتين الامريكيتين وما قاله ايضا على غزة وما قاله عن دول الخليج.
اخذا بعين الاعتبار لهذه العقيدة فكيف لنا أن نصدق بان الترومبية اليوم هي عقيدة جديدة متناقضة مع العولمة الامريكية وهناك صراع مصيري بين الترومبية والعولمة. يخبرنا اصحاب هذه النظرية الجديدة بان ترامب يسحب امريكا من مناطق الصراع وهو ضد الصناعات الحربية التي تستفيد من العولمة وحروبها.
ولا يتسع المجال للتوسع في التحليل وسنكتفي بالقول بان خرجة ترامب الى السعودية اثمرت صفقة كبيرة جدا تعادل 140 مليار دولار موضوعها تسليح السعودية. الا يخدم ذلك الصناعات الحربية الامبريالية الامريكية؟ الا يخدم ذلك تيار العولمة المناقض حسب زعم المنظرين للصراع المفترض بين الترومبية واصحاب العولمة.
امريكا اولا او امريكا للأمريكيين هي عقيد اصحاب العولمة وهي شكل متجدد تخدمه الترومبية. محاولة تمرير ان الترومبية ستتخلى عن الصهيونية وان الكيان لم يعد يخدم مصالح الامبريالية الامريكية يعد خدعة بصرية.
اننا ازاء سياسة اعتماد الهويات من اجل اعادة تقسيم العالم الخاضع اليوم الى عملية ظهور زعماء حدد للمعسكر الرأسمالي الامبريالي وامريكا تحشد لعولمة تبقى هي رائدتها وقائدتها والا فإنها ستقود الجميع الى الحرب والدمار الشامل.
ان الترومبية وكما تطبق امام اعيننا هي أخطر عدو يتهدد البشرية.
14/05/2025